وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت عنوان:

اقتصاديات المورد الواحد وتحديات التنمية

دراسة حالة الجزائر والسعودية من سنة 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من اعداد الطالبتين:

- خناش أحلام
- ريزوق رانية

تحت اشراف الأستاذ:

- ا. بن محاد سمير

لجنة المناقشة

حجاب عيسى	أ.محاضر"أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن محاد سمير	أ.محاضر"أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
نذير عبد الرزاق	أ.محاضر"أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والصلاة و السلام على نبينا المختار محمد صلى الله عليه و سلم

إنها لحظة فارقة حين يكتمل العمل بإذن الله و تعطى فيه مساحة ولو في اسطر قليلة لتقديم كل أشكال الشكر والعرفان والتقدير إلى من ساهم بعد فضل الله في إتمام هذا العمل المتواضع للأستاذ الغالي علينا "الدكتور بن محاد سمير" الذي بذل كل ما في وسعه ليس لإتمام العمل فقط وإنما لدفعنا نحو العمل وبإتقان و لم يبخل علينا بشيء طيلة مدة إشرافه علينا.

كما نتوجه بالشكر مسبقا للسادة أعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص عبارات الشكر و التقدير و الاحترام إلى كل الأساتذة الكرام الذين قاموا بتوجيهنا و إرشادنا طول المسار الدراسي.

وفي الأخير، نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

الإهداء

بعد الحمد للّه حمدا وشكرا كثيرا أن من علينا بإتمام هذا العمل المتواضع.

اهدي ثمرة الجهد و التعب و أرفقه بكل الشكر و العرفان إلى جدتي العزيزة الغالية عني "ربح بوهدي" لوقوفها معي و متابعتي طول مسيرتي الدراسية، أطال اللّه في عمرها و حفظها لي ان شاء اللّه.

والى والدتي جعل اللّه شفائها عن قريب و حفظها لي ووالدي حفظه اللّه.

لا أنسى خالي "حكيم" و خالي "ميلود" وزوجاتهن لوقوفهم معي.

والى الغاليتين على قلبي أختاي و حبيبتاي "فاطمة" و"سميحة".

إلى صديقة وأخت لم تنجبها أمي "فايزة مبروكي" حفظها لي.

والى كل أصدقائي و زملائي و زميلاتي في الدراسة كل باسمه.

ولا انسي كامل عائلتي "خناش" و"بطاش".

ختاما لا أريد أن انسي فضل الذي وافته المنية و كان طول عمره سندا لي و كان بمثابة أبي و كل شيء لي جدي الحبيب "احمد بطاش" رحمة اللّه عليه.

أحلام

الإهداء

قال الله تعالى:

"ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

فالحمد للّه حتى ترضى والحمد للّه إذا رضيت، والحمد للّه بعد الرضا إن وفقتني لإتمام هذا العمل المتواضع الذي اهدي ثمرته إلى: الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى اعز ما املك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية، والملاك الصافي القريب للّه سبحانه وتعالى التي يهواها القلب أمي الحبيبة.

من ناضل من اجلي لارتاح وهيا لي أسباب النجاح الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي أبي العزيز اسأل اللّه أن يحفظه ويرعاه. إلى النجوم التي يهتدي بها واسعد برؤيتهم إخوتي" جمال، عبد اللّه، يوسف، وائل وأختي حبيبتي "توتة" وابنها قرة عينها محمد.

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي وأولادهم وبناتهم وكل من تجمعني معهم صلة الرحم والقرابة.

إلى من هم كالنور للعين صديقاتي"غنية، حياة، بشرى، منال إلى من شاركني هذا الجهد صديقتي وأختي "أحلام". في الأخير أقدم التعازي لعائلة صديقي "قرين صالح" رحمه اللّه ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

رانيا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	02
الفصل الأول: الإطار النظري لاقتصاديات المورد الواحد و التنمية الاقتصادية	
تمهيد	09
المبحث الأول: اقتصاديات المورد الواحد	10
المطلب الأول: الريع، الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية	10
المطلب الثاني: المرض الهولندي	21
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية	25
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	25
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية	30
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: مظاهر اقتصاديات المورد الواحد في كل من الجزائر والسعودية وسبل علاجها	
تمهيد	38
المبحث الأول: كشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الجزائر والسعودية	39
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للجزائر والسعودية	41
المطلب الثاني: تكوين الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر والسعودية	45
المبحث الثاني: سبل و آليات علاج العلة الهولندية	53
المطلب الأول: معوقات و تحديات التنمية	53
المطلب الثاني: سبل معالجة المرض الهولندي	58
خلاصة الفصل	67

خاتمة	**69**
الملاحق	**74**
قائمة المصادر والمراجع	**82**
ملخص الدراسة	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	**39**
02	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	**41**
03	تطور رصيد الميزان التجاري السعودي خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)	**44**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي	23
02	منحني يوضح نسبة الصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	43
03	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).	46
04	تطور الناتج الداخلي الخام في السعودية من 2000-2017	47
05	تكوين الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات في الجزائر	48
06	المساهمة النسبية في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية للسعودية.	50
07	إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (السعودية)	51
08	إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (الجزائر)	52

مقدمة

مقدمة :

إن أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات و الأبحاث هي قضية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية نتيجة تعقد و اتساع مشكلات الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية.

فالتنمية الاقتصادية تعتبر الانشغال الرئيسي لمختلف الحكومات المتعاقبة خاصة منذ بداية التسعينات، حيث كان انهيار أسعار البترول مع نهاية الثمانينات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري و السعودي سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي و الاستقرار السياسي في البلاد.

فلتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لابد من تفاعل الموارد الاقتصادية المختلفة التي تعتمد أساس على حسن استدام الموارد البشرية لتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة بأقل التكاليف. و لتحقيق هذا الهدف لابد من الاهتمام بهذا المورد المهم ليكون قادرا على أداء هذا الدور، و حتى يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشورة و بالتالي ضمان استمرارية كل من النمو الاقتصادي و التنمية البشرية لتحقيق التوازن الإنمائي و التنمية البشرية المستدامة على المدى القصير و الطويل، و بخاصة في ضوء ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح في رأس المال و الموارد الطبيعية فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة في كثير من الوظائف و القطاعات الاقتصادية، و انخفاض إنتاجية كل من عنصري العمل و رأس المال بشكل عام.

تعد أغلب الدول المنتجة للمواد الأولية و لاسيما البترولية ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد و بشكل كبير على الموارد الطبيعية في تمويل موازنتها و التزاماتها المختلفة، و التي يتميز أداؤها الاقتصادي بالضعف، بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية أثرت سلبا على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، و حالة كهذه جعلت البلدان النامية تدور في فلك الأسواق النفط، مما جعلها تعاني من مشاكل كبيرة خاصة عند انخفاض أسعار النفط العالمية، و من المفترض أن تستفيد الدول المصدرة للنفط عند رواج الأسعار و استخدام عائداتها كدفعة قوية

لتمويل متطلبات بناء هيكل اقتصادي متنوع، و التخلص من حالة الاعتماد على المورد الواحد أو ريع النفطي هذا من جانب و من جانب آخر فهو ضمان حق الأجيال اللاحقة من هذا المورد الريعي، و هذا من أجل ضمان تنمية جيدة التي تراعي كل الجوانب.

1- الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ماهية الآثار الاقتصادية لمشكل أحادية المورد الاقتصادي في الدول النامية؟

2- الأسئلة الفرعية:

و للإجابة عن هذا التساؤل (أو الإشكالية) بشكل واف سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1.ما هي اقتصاديات المورد الواحد؟ و ما التفسير النظري لظاهرة المرض الهولندي؟.

2.ما هي التنمية الاقتصادية؟ و ما التحديات التي تواجهها في الاقتصاديات الريعية؟.

3.هل تتجلى مظاهر الاقتصاد الريعي على الجزائر و السعودية؟ و ما هي سبل علاج هذه العلة؟

3- فرضيات الدراسة:

لمحاولة الإجابة على هذه الأسئلة و على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

1. اقتصاديات المورد الواحد هي الاقتصاديات التي تعتمد على واحد في اقتصادها.
2. ترتبط التنمية الاقتصادية في الدول التي تعتمد على المورد الواحد في اقتصادها على ازدهار هذا المورد.
3. تعتمد كل من الجزائر والسعودية بشكل كبير على النفط كمورد اقتصادي.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبارها تأتي في وقت يشهد فيه الاقتصاد حالة من الانكماش بسبب الأزمة الحالية للبترول، و تعالت فيه الدعوات لضرورة إنهاء التبعية لريوع النفط المتقلبة، حيث تقدم الدراسة أوجه النقط السلبية و بالتالي تعطي تأكيدا على حتمية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد إنتاجي حتى يتم تحقيق تنمية اقتصادية، و تتبع أهميتها أيضا من تقديمها لتحليل علاقة الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد السعودي بما يعرف بالمرض الهولندي.

كما تأتي هذه الدراسة للخروج بجملة من التوصيات الهامة لتحويل الاقتصاد بين (الجزائري و السعودي) نحو مسار التنمية الاقتصادية.

5- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تكوين إطار معرفي على ظاهرة محل الدراسة.
- ✓ التعرف على محددات التنمية الاقتصادية للدول الريعية.
- ✓ التطرق إلى التنمية الاقتصادية في الجزائر والسعودية. ودراسة اثر تطور الناتج المحلي الإجمالي فيها.

6- حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في تتبع ظاهرة الاقتصاد المورد الواحد في الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد السعودي، و تحديات التنمية و سبل معالجة المرض الهولندي. و لفترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى 2016.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة من الأسئلة المطروحة وكذا اختيار صحة الفرضيات. و لرصيد هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي و أنه لا بديل عن تأهيل قطاعات ناشئة تكون كفيلة للاستغناء الجزئي

عن قطاع المحروقات. تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج و المنهج التحليلي الذي ساعد بتحليل المعطيات و الأرقام من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات و المعلمات التي وردت في الدراسة.

8- أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع أسباب اختيار الموضوع بين ما هو موضوعي، و بين ما هو ذاتي:

الأسباب الموضوعية:

- اندراج الموضوع في التخصص (اقتصاد دولي)
- و كذلك باعتبار الجزائر تعتمد في اقتصادها على ازدهار المورد الواحد

الأسباب الذاتية:

الرغبة في فهم ظاهرة الريع لأنها ظاهرة متعددة الجوانب، و لها ارتباطات بعدة مجالات (اقتصادية، سياسية، و اجتماعية)، الأمر الذي من شأنه توسيع مدركاتنا كطالبتين في مجال العلوم الاقتصادية.

وتنمية المعارف الشخصية في موضوع اقتصاديات الريعية و مدى التحديات و الفرص لإقلاع الاقتصاديات هذه الأخيرة في ظل الموارد المتاحة.

9- صعوبات الدراسة:

اعترض البحث الكثير من الصعوبات التي يمكن حصرها في قلة المراجع الحديثة التي تناولت الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد السعودي و طبيعة الريعية. إضافة إلى إشكالية تضارب الإحصائيات المرتبطة بالدراسة رغم استقائها من هيئات و مراكز رسمية.

10- الدراسات السابقة:

1/ دراسة: شكوري سيدي محمد،(2012) بعنوان "وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي" دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

هدفت هذه الدراسة و هي أطروحة دكتوراه إلى محاولة معرفة و تشخيص الاقتصاد الجزائري من ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية عبر تحليل قياسي، و توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض و خاصة تراجع الاقتصاد المنتج و هو ما يستلزم معالجته.

2/ دراسة: علي بو حامد (2001) مخاطرة الارتهان للاقتصاد الريعي، حالة الجزائر.

فقد تطرقت هذه الدراسة و هي مقال حول إشكالية المخاطر المحدقة بالاقتصاد الجزائري في ظل الارتهان للنفط؟ و كيف يمكن للجزائر الانتقال نحو الاقتصاد الإنتاجي؟ و عرض الباحث جملة من تلك المخاطر خاصة فيما يتعلق باستنزاف المخزون النفطي و ضعف الأداء و النمو الاقتصادي ثم قدم في الأخير الحلول الممكنة لتجاوز مرحلة الاقتصاد الريعي منها ما هو استعجالي كتهيئة البنية الاستثمارية داخليا و الاستفادة من العائدات النفطية في مشاريع ذات العائد الإنتاجي و منها استراتيجي كحوكمة الإدارة، صناعة المعرفة و التحكم في الصناعة الرقمية و غيرها.

3/ دراسة: لطيفة بهلول، نظرية المرض الهولندي و سعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات حالة الجزائر، نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2012.

تناولت الدراسة ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال فرضية أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير من المحروقات. فذلك أدعى لتغلغل المرض الهولندي فيه. و قد ركزت الدراسة على العلاقة بين مستوى أسعار النفط من جهة و حركية سعر الصرف الدينار الجزائري من جهة أخرى.

4/ دراسة: مختار دقيش، العلة الهولندية نظرية و فحص تجريبي في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران 2010.

دراسة الدراسة ظاهرة المرض الهولندي باعتباره أحد المسائل التي تثار حول الاقتصاد الجزائري، فالارتباط شبه الكلي للبلد بصادرات المحروقات من جهة، و تأخر القطاع الصناعي من جهة أخرى تعتبر أهم العناصر المغذية مثل هذه المسائل، و قد ركزت الدراسة

على سعر الصرف الحقيقي و تنقل عوامل الإنتاج و خاصة تنقل اليد العاملة ما بين القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي، بحيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ظهور أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري مرده إلى سوء التسيير و السياسات الاقتصادية الكلية غير الصائبة، أي أن الدراسة تلخص إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يعاني من أعراض المرض الهولندي و إن وجدت فهي عرضية، و ليس مردها إلى آثار قطاع المحروقات و المناجم، و مدى اعتماد الاقتصاد على ريوعه.

11- هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث و الإجابة على إشكالية البحث و الأسئلة الفرعية و إثبات صحة الفرضيات أو نفيها، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي كالتالي:

الفصل الأول:تطرقنا فيه إلى مفاهيم حول الريع و الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية و ريع المحروقات و المرض الهولندي، كما تناولنا مفاهيم حول التنمية الاقتصادية و أهميتها و محدداتها و كذلك مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: في هذا الفصل درسنا فيه كشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الجزائر و السعودية من خلال تطور الميزان التجاري و تكوين الناتج الداخلي الخام لهذه الاقتصاديات.

كما تناولنا معوقات و تحديات التنمية و سبل معالجة المرض الهولندي.

الفصل الأول:

الإطار النظري لاقتصاديات المورد الواحد والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، والتحولات السياسية من جهة أخرى.

ولقد كان لهذه العوامل دورا أساسيا في تزايد الاهتمام بالبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بمجابهة زخم هذه التطورات، حيث يعتبر النفط أهم هذه الموارد على الإطلاق.

وتتوفر الكثير من الدول منها الجزائر والسعودية على موارد طبيعية (النفط والغاز) مما أدى إلى استغلالها بشكل كبير والاعتماد عليها في بناء هيكل الدخل الوطني. دون مراعاة للقطاعات الأخرى، هذا التوجه أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى سواء الإنتاجية، الصناعية... أو غيرها.

وعلى هذا الأساس فقد قمنا بمحاولة التعرض إلى كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: اقتصاديات المورد الواحد**

الذي تناولنا فيه جميع المفاهيم المتعلقة بالريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية وكذلك المرض الهولندي وريع المحروقات.

- **المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية**

تناولنا فيه مفاهيم التنمية الاقتصادية، أهدافها وأهميتها، وكذلك تناولنا مؤشرات التنمية و محدداتها.

المبحث الأول: اقتصاديات المورد الواحد

كثر الجدل حول اقتصاد المورد الواحد الذي يعني اعتماد الدولة ما على مورد واحد في اقتصادها، وهذا يعني الاقتصاد الريعي الذي كان محور الجدل وتأثيره على بنيان الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي في دخلها القومي، إلى جانب الآثار السلوكية على المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدول من أموال مصدرها الريع. حيث يراه الاقتصاديون نظاما استثنائيا لا يدوم طويلا " **اقتصاد هش سهل الانهيار**" ويرى آخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر نكبة العرب الذين يعتمدون عليه. فما هو الاقتصاد الريعي.

المطلب الأول: الريع، الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يتطلب من هذا المطلب إلى الإلمام ببعض المصطلحات فمعناها لن يتضح ما لم نكن ملمين بها حتى نصل إلى معنى يلم اقتصاديات المورد الواحد.

الفرع الأول: ماهية الريع

أولا: تعريف الريع

بالرجوع إلى المعاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة الريع نجد أن أكثر المعاني المرتبطة بالزيادة والنمو ولكن العمل في الأرض[1].

فالريع لغة هو النماء والزيادة[2].

واصطلاح الريع اصطلاح قديم الاستعمال فلقد تطرقت له الدراسات الاقتصادية القديمة عند التطرق إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى الطبيعة فالريع مفهوم اقتصادي

---

[1] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد. جامعة الكوفة، ص 02.

[2] أحمد منير تجار، الريعية و التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع (التنمية المستدامة و سوق العمل) الجمعية الاقتصادية العمانية مسقط. 2014. ص3.

يعني إيرادا دون السعي أو العمل، عرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على انه كسب وميزه عن الرزق الذي يتطلب جهدا[1].

أول من استخدمه في الدراسات الاقتصادية فرانسوا كيناي، كما استخدمه ادم سميث في تحليله لانخفاض و ارتفاع الأسعار و الأجور و الأرباح لاسيما تلك المتعلقة بدخول الملاك العقاريين[2]. وكما ذلك ضمن كتابه ثروة الأمم.

غير أن أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو ديفيد ريكاردو في كتابه حول مبادئ الاقتصادي السياسي و الضرائب، والريع بمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض[3].

وتعرف النظرية الاقتصادية الريع بذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشا معينا للربح[4].

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن "الريع بمفهوم اقتصادي يعني إيرادا دون سعي أو عمل، فهو الفارق الغير مبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع".

ثانيا: تقسيمات الريع[5].

بنا أن الريع هو الدخل الذي تؤمنه منحة أو هبة من الطبيعة، وقد يؤمن موقع جغرافي معين مداخيل ريعية خارجية لبلد ما، ويحصل ذلك حيث تكون أراضيه ممرا تجاريا كقناة

---

(1) جورج قرم. إخراج الدول العربية من الاقتصاد الرعي. مجلة القبس. العدد 6. أفريل 2010.ص 49.

(2) فتحي محمد البهجة. التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبناء السياسي العربي. الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، بنغازي. دار النهضة. ط 1. 2006. ص 516.

(3) عدنان الجنابي. الدولة الريعية و الديكتاتورية. بغداد. معهد الدراسات العراقية، ط 1.2013. ص 7-8.

(4) عبد الله حسين. مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2006، ص 236.

(5) جاوي سمية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص: السياسات العامة و التنمية. جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، كلية العلوم السياسية و الحقوق. 2014-2015.

السويس أو حيث تكون ممرا لأنابيب البترول، أو قد تكون منطقة سياحية، مذلك قد يكون الريع مثلا بالمساعدات والهبات الدولية، وبناءا على ما تقدم يمكن تقسيم الريع إلى:

- الريع الطبيعي: ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط
- الريع الاستراتيجي: ويتمثل هذا النوع من خلال موقع الدولة من حيث الموانئ أو تحكمها في طرق التجارة أو تمتها بميزة جيوسياسية، كالإشراف على الممرات المائية، أو قد تكون كمنتج سياسي
- الريع التحويلي: ويشمل هذا الريع ما تتلاقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين فضلا عن أشكال الدعم الأخرى.

الفرع الثاني: الاقتصاد الريعي

أولا: تعريف الاقتصاد الريعي

إن ظاهرة الريع هي ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون أخر ففي كل اقتصاد وبالضرورة توجد بعض العناصر الريعية، لكن الاقتصاديات تختلف فيما بينها من حيث من حيث درجة توافر العناصر الريعية، فالاختلاف هنا في الدرجة أو النسبة. فعندما تكون الغلبة في الاقتصاد للعناصر الريعية يمكن عندئذ الحديث عن الاقتصاد الريعي[1]، ويرى بعض الاقتصاديين انه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية (50) من الناتج المحلي لدولة ما عندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصادا ريعيا[2].

وهناك تعريف أخر للاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل) وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، و أول من استعمل هذا المصطلح باعتباره شكلا من أشكال المردود المالي هو ادم سميث، ولكن من استعمله كنمط اقتصادي

---

[1] فتحي محمد البهجة، السياسي العربي، مرجع سبق ذكره. ص 512.

[2] صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق. بغداد مؤسسة فريدريش ايبرت. 2013. ص 4.

هو كارل ماركس في كتابه (رأس المال) حيث قال: في الاقتصاد الريعي تقوى العلاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج[1].

فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة بشكل رئيسي على عوائد نفطية حيث تمثل هذه العوائد نسبة عالية جدا في موازين الدول وخاصة العربية المنتجة للنفط[2].

إن الاقتصاد الريعي يعني اعتماد الدولة على مصدر مما تنتجه الأرض من ثروات كالنفط مثلا، ولهذا فان اقتصاد تلك الدولة يكون عادة رخوا ويعتمد على المبادلات وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد ويهتم بالصناعات التحويلية[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الاقتصاد الريعي: (هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة رئيسية على العوائد و الإيرادات المالية لمصادر غالبا ما تكون طبيعية ودون حاجتها لعمليات إنتاجية معقدة حيث يشكل الريع الخارجي النسبة الأكبر من المداخيل).

ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي

قد لا تختلف الأنظمة الاقتصادية الريعية كثيرا في الخصائص التي تتميز بها مهما كانت طبيعة الريع الذي تمتلكه، إذ تتميز هذه الاقتصاديات سياسيا واقتصاديا بشكل عام بما يلي: [4]

- الدولة في الاقتصاد الريعي عادة ما تكون ثرية بما تملكه من سيولة نقدية ولكن هذا الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على شرائح المجتمع المختلفة بسبب سوء توزيع الدخل القومي، كما يرتبط اقتصاد البلدان ذات الاقتصاد الريعي بالأزمات الاقتصادية العالمية ارتباطا وثيقا لاعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية.

---

[1] خالد عبد الله، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية. مجلة الحوار المتمدن، العدد 86، 2012/03/10، ص 8.

[2] أبو الفتوح على فضالة 1993، محاسبة البترول، دار الكتب العلمية، القاهرة، ص 10.

[3] علي بوحامد (2011) مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي، حالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 02.

[4] نفس الرجع، ص 3-4.

- سبب ارتفاع معدلات الصرف على السلع الكمالية وانتشار ثقافة انتهاز الفرص والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي، فان الاقتصاد في هذه الحالة يتجه نحو قطاعي العقارات والخدمات وازدراء الكسب المبني عن العمل المنتج، ومثل هذه المواصفات تشجع على انتشار الفساد بكل صورة في بنية المجتمع.
- عدم توفر الفرص لتراكم رأس المال والتوجه بدلا من ذلك إلى الاكتناز الذي يقود إلى استمرار سيطرت أصحاب الأموال على التحكم بالثروة الوطنية والمال العام.

كما يمكن إضافة الخصائص التالية:

- أحادية التصدير: حيث تمثل نسبة الصادرات النفط أو الغاز النسبة الكبيرة أو الأعلى من إجمالي الصادرات.
- يتأثر هذا الاقتصاد بتغير الظروف و الأوضاع العالمية والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أسعار النفط في السوق العالمي، حيث ترتفع العوائد وتنخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعاره
- يرى الكثير من الاقتصاديين إن نشاطات الدولة الريعية تولد حالة من الخمول لدى المواطنين باعتبارهم لا يرون أهمية الفوارق في توزيع الثروة.

الفرع الثالث: الدولة الريعية

أولا: تعريف الدولة الريعية

أول من ربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية هو حسين مهداوي في بعثة الموسوم أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية – حالة إيران – والذي نشر عام 1970[1].

حيث يعود الفضل إلى هذا المفكر الاقتصادي السياسي الإيراني في طرح مفهوم و أبعاد وخصائص الدولة الريعية بأسلوب علمي جديد ومتعلق بالاقتصاد النفطي بشكل خاص[2].

---

[1] عدنان الجنابي، الريعية و الديكتاتورية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] فتحي محمد البهجة، مرجع سبق ذكره، ص 514.

عرف مهداوي الدول الريعية بأنها تلك البلدان التي تتلقى على أساس منتظم ريعا خارجية و تعرف الريوع الخارجية بدورها بأنها إيجارات تدفع من أشخاص أو شركات أو حكومات خارجية لأشخاص أو شركات أو حكومات البلد معين، فمدفوعات مرور السفن عبر قناة السويس تعتبر ريوعا خارجيا، الشيء ينطبق على المدفوعات لما يسمى دول العبور في الشرق الأوسط التي تسمح بمرور النفط عبر أراضيها، كما تعتبر عائدات النفط المتلقاة من قبل حكومات الدول المصدرة أيضا ريوعا خارجية[1]

كما اهتم حازم بيبلاوي بمفهوم الدولة الريعية الذي ذهب إلى أن الغرض من محاولة تعريف الدولة الريعية ليس للوصول إلى فكرة مجردة امثل هذه الدولة لكن المساعدات في توضيح اثر التطورات الاقتصادية الأخيرة ولاسيما ظاهرة النفط على طبيعة الدولة في المنطقة العربية[2].

عموما يمكن القول أن الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد في أداء أنشطتها على دخل خارجي يتم الحصول عليه عن طريق بيع المواد الأولية في صيغتها الخام أو نتيجة لموقع استراتيجي....الخ، وليس نتيجة عملية إنتاجية حيث تكون الحكومة هي المتلقي لهذا الدخل و تتصرف فيه وفقا لتحالفات معينة.

ثانيا: خصائص الدولة الريعية

من خلال الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة الريعية يمكن استخلاص ما يلي:

- أن الدخل الريعي هو الدخل السائد وان كان ذلك لا يعني انه النوع الوحيد من الدخل وعلى اعتبار انه لا يوجد اقتصاد ريعي صافي ففي كل الاقتصادات توجد بعض العناصر

---

(1) H.Mahdauy.the patterns problems of economics development in ventier states. Case of iran. In (cook M.A, studies in the economic history of the middle east. London: oxford university press. 1970).p 428.

(2) hazem beblawi. The rentier state in the arab world. In (hazm beblaiw and giacomo Lucian, the rentier state. London: groom helm, 1987) p51

الريعية لكنه في حالة الدولة الريعية يكون طاغيا كما أن منشأه يكون خارجيا. حيث أن وجود الإيجار الداخلي ليس كافيا لتوصيف الدولة الريعية[1].

- إنها مبنية على الاقتصاد من النموذج التداولي أو اقتصاد من النموذج التحصيصي حيث تكون الدولة هي المحرك الرئيسي لوظيفة التداول أو التحصيص إزاء شتى القطاعات الاقتصادية والمجموعات الاجتماعية[2]، باعتبارها غير منتجة فان هذا الاقتصاد التداولي يكون مبنيا أساسا على الإنفاق وبمعنى أخر فان الأفراد والجماعات والدولة نفسها يتنافسون من اجل السيطرة على الريع، وان أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعتبر مسلكا متجها وجهة إنتاجية[3].
- تشكل الأيدي العاملة المنشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة حيث أن عددا قليلا فقط يشارك في توليد هذا الريع، وبقية المجتمع تعمل على توزيع واستخدام هذه الثروة فقط[4].
- الحكومة المتلقي أو المستفيد الرئيسي من الريع الخارجي هذه الحقيقة ذات أهمية قصوى في كل النسيج الاجتماعي للاقتصاد وتؤثر على دور الدولة في المجتمع، فدور الحكومة كمستفيد رئيسي من الريع الخارجي يرتبط ارتباطا وثيقا بحقيقة إن عددا قليلا يسيطر على هذا الريع[5].
- إن الفوائض الكبيرة المالية من رأس المال التي تملكها تؤدي إلى مزيد من التدخل في الاقتصاد من خلال احتكار تمويل وإنشاء وضمان كل أو اغلب المشروعات الصناعية والتجارية، فبإلقاء نظرة على اكبر الشركات المساهمة في تلك الدول وحصة الحكومة فيها

---

(1) خالد عبد الله "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" مرجع سبق ذكره. ص 8.

(2) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة و المجتمع في الشرق الأوسط. (ترجمة: أمجد حسين)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة. ط 1، 2010.ص 456.

(3) فتحي محمد البهجة. مرجع سابق، ص 519.

(4) *Hazm beblawi. OP.CIT.p 51.*

(5) فتحي محمد البهجة. مرجع سبق ذكره، ص 524

يمكن أن ندرك إلى أي مدى تتدخل الدولة في الاقتصاد، كما أن أكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية كالاستيراد و التصدير والبناء والمقاولات تعتمد رئيسيا على مناقصات الدولة، ولذلك ما أن انخفض معدل الإنفاق العام حتى تبدأ عجلة الاقتصاد بالتوقف على الدوران[1].

- تتمتع بمستوى عالي من الاستقلالية المالية ونتيجة لذلك تميل إلى أن تكون لديها درجة عالية من الاستقلالية الذاتية النسبية عن المصالح المحددة لطبقات المجتمع المختلفة[2].

ثالثا: أوجه التشابه و الاختلاف بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية

بحسب العديد من الباحثين الاقتصاديين وعلى رأسهم حسين مهداوي، فان الدولة الريعية تعني الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الريع الخارجي بشكل منتظم، فهي تستلم مداخيلها من مصادر خارجية وتقوم بإنفاقه على مواطنيها بتوفير الخدمات الأمنية و الإدارية و الأنشطة الاقتصادية المختلفة[3].

كما انه بحسب الأستاذ حامد عباس المرزوك فانه يشار إلى الاقتصاد الريعي ليستوعب الأوضاع التي تغلب عناصر الريع المتأتي من مصدر خارجي، كون هذا الأخير محدد للعلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي.

ويتضح الفرق بينهما بحسب زياد الحافظ[4] من خلال أن طابع الدولة يعطي البعد السياسي والمؤسسي قبل أي شيء أخر، بينما المجتمع أو الاقتصاد يعالج الآليات التي يتم من خلالها النشاط الاقتصادي بما فيه البعد السياسي.

---

[1] خلدون حسن النقيب، المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989. ص 125.

[2] نزيه الأيوبي، المرجع سبق ذكره.ص 457.

[3] عدنان الجنابي، مرجع سابقن ص 10

[4] زياد حافظ 2009، تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. يومي 10/9 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت. ص 16.

أوجه التشابه: [1]

- إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادي، وبذلك فان الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على سواء.
- الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي إذ أن هذا الأخير عادة ما يولد دولا ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية ولا يصح القول أن الدولة ما تخلق اقتصاد ريعيا

أوجه الاختلاف: [2]

- الاقتصاد الريعي يساهم بالأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم بالأقلية
- عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية
- الدولة الريعية تتحكم باتفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصاد المختلفة، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي
- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة الدولة الريعية، بينما الدول الريعية وليدة اقتصاد ريعي حتما بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي بينما قد يكون هناك اقتصاد ريعي ولكن لا وجود للدولة الريعية.

الفرع الرابع: ريع المحروقات[3]

إن المحروقات هي مصدر الطاقة وهي أيضا مادة أولية تستخرج منها تشكيلة هائلة من المنتجات التي لا يمكن للعالم المعاصر الاستغناء عنها، وهو ما يعني انه يضم

---

[1] رياض الخوري، إعادة النظر في النظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي أيلول 2008، ص 22.

[2] حازم بيبلاوي ' الدولة الريعية في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 103، السنة10، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

[3] بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة واثره على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة لمصادر الطاقة–دراسة مقارنة لعينة من بلدان الاوبك.

عنصرين من عناصر الإنتاج الضروريين لبناء اقتصاد حديث وان البلدان المنتجة بإمكانها استخدامه لتنمية ذاتها.

بالتالي فان هذه البلدان عندما تبيع المحروقات في السوق الدولية فإنها تكون بصدد مبادلة رأس المال الأساسي الذي يمكنها من تحقيق نموها الصناعي والتخلي عن سلعة يتعذر تقييمها مقابل كمية من البضائع، وهذه السلعة هي في الحقيقة تمثل مستقبلها الخاص وإمكانية بناء ذاتها كمجتمع متطور و تحقيق القدرة على البقاء بعد نفاذ المحروقات.

وهناك منطقان متعارضان باستخدام موارد المحروقات الأولى تتجلى في المحروقات بالنسبة للبلد المنتج كما هي موجودة حسب منظور السوق الدولية. سلعة تدر مبادلتها ريعا قابلا للاستهلاك وهذا المنطق هو منطق التبعية من حيث منطلقاته (تصور الريع) أم من حيث نتائجه(الآثار الناجمة), و المنطق الثاني فيخضع الاستفادة من ارتفاع قيمة المحروقات في السوق الدولية إلى نمو الجهاز الإنتاجي في البلد المنتج.

فالريع هنا يفقد صفته كريع بدخوله إلى البلد المنتج، فهو يصبح أداة في المبادلة بين عنصر إنتاج مصدر و عناصر إنتاج أخرى مستوردة، وبعبارة أخرى، فان المنطق الثاني يتميز بالفصل بين السوق الدولي وبين اقتصاد البلد المنتج. بينما حسب المنطق الأول يعمل اقتصاد البلد المنتج وفق منطق السوق الدولي. وبالتالي فان الريع يستخدم كريع أي دخل غير ناتج عن استغلال قوة العمل ويوجه للاستهلاك.

وعلى الرغم من عدم المعقولية، الناتجة عن النظر إلى المداخيل المحققة من تصدير المحروقات إلى السوق الدولية كريع من قبل البلدان النامية. فان السؤال المطروح هو: لماذا تقدم الدولة المستحوذة على مداخيل المحروقات على خيار كهذا؟ السؤال مشروع. لأنه عندما يكون المستفيد من الريع رأسماليا مثل(الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الكبرى العاملة على النطاق العالمي التي تتقاسم الريع مع البلدان المنتجة)، فان الريع ينظر إليه وفق الشكل الذي يتجلى فيه: شكل الريع(المفرط) الذي تحصل عليه الشركات البترولية وتستخدمه(إلى حد كبير) في إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال الموظف.

غير أن القطاع النفطي يظهر ضمن الاقتصاد الوطني وكأنه دائرة محصورة (حبيسة staple) ليس فقط لأنه مستقل نسبيا من حيث مدخلاته، لكن كذلك بالنسبة للمداخيل التي يذرها لأنها لا ترتبط بتكلفة عناصر الإنتاج والعمال المحليين بشكل خاص. وهي تشكل أساسا تحويلا ماليا عن الخارج وان المصدر الخارجي لهذه المداخيل يحدد مقارنة مع المصادر الأخرى، في كل الأحوال. علاقة الدولة المستفيدة منها الأمة.

فالدولة مهما كانت السياسة التي تتبعها، تميل إلى الاستقلال عن المجتمع وعن الجهاز الإنتاجي المحلي قبل كل شيء، فهي لا تقيس على الفوائض التي يحققها، وفي الجزائر فان الرغبة في بناء جهاز إنتاجي حديث، كانت منفصلة عن استغلال عوامل الإنتاج المتاحة في الداخل، وخاصة تلك (الثروة) التي تمتلكها بوفرة (اليد العاملة).

وعندما تكون مداخيل المحروقات تحت تصرف الدولة فإنها يمكن أن تحدث تغييرا جذريا في العلاقة القائمة بين هذين الهدفين: إن حين ذاك يمكن أن تصبح إعادة الإنتاج الاجتماعية والسياسية وإعادة إنتاج الجهاز الإنتاجي منفصلين إلى حد كبير. إذ يصبح بإمكان الدولة (التي تكون لديها الإمكانية المتمثلة في الريع) أن تحدث تغييرا في احدهما دون تغيير الأخر: حيث يمكن زيادة الرفاهية الاجتماعية دون تغيير أو تطوير قوى الإنتاج، أو تسريع التنمية الصناعية في مجتمع يجري وراء تدارك بلبلته بأقصى ما يمكن.

وهما يكن الاختيار فان الواقع الملموس كذلك، يشير في كثير من الأحوال إلى ضعف الدولة الريعية أمام الطلبات الاجتماعية التي يتيحه ريع المحروقات إلى تضخيمها إذ يبدو أن الآلية الأساسية التي يولدها امتلاك الريع من طرف الدولة تتحدد في النقطة الواضحة التالية: الدولة الريعية لا تتمكن من مقاومة إعادة توزيع الريع. وبالتالي فان الريع المتولد عن نشاط في السوق الدولي والراجع أصلا إلى هذا النشاط ذاته يحث على استخدامه كريع (أي كدخل لا صلة له بأي إنتاج) لان المستفيد هو إعادة الإنتاج الاجتماعية.

المطلب الثاني: المرض الهولندي

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم ما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو و الإقلاع الاقتصادي، وقد بينت تجارب التنمية في اكبر البلدان المصدرة للنفط أن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان أصبحت نقمة، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون بالمرض الهولندي.

الفرع الأول: تعريف المرض الهولندي

إن مصطلح المرض الهولندي[1] يعبر عن الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية و خصوصا القطاع الصناعي نتيجة استكشاف الموارد الطبيعية، وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950، بعد اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، ولكن دفع الضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي بذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عام، وأول من نشر هذا المصطلح مجلة الايكونومست البريطانية في 1977/11/26[2].

فالمرض الهولندي هو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية و انخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، وقد أطلق هذا المفهوم من قبل الهولنديين سنة 1977 بعد الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي منذ اكتشاف حقل غاز كبير سنة 1959. [3].

---

[1] يطلق عليه أحيانا نموذج القطاع المزهر .Booming sector Model.

[2] محمد الخولي "المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات" ص 1. www.arabvol.org

[3] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية. مقال منشور في مجلة "سينار كابيتال"، العدد مجهول، سنة 2012، ص 8.

لعنة الموارد:

وهو مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة كالنفط مثلا، الذي يؤدي بدوره إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة[1].

ومنه المرض الهولندي هو الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة، أو الارتفاع الكبير لأسعار المواد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة سيؤدي إلى أثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها.

الفرع الثاني: الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي[2].

تضفي الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية و مطلوبة في السوق العالمية على النشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بالطابع الريعي الذي يؤدي إلى تعطيل القوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج. وهي تشكل في مجملها مقومات التنمية في أي بلد، ويمكن حصر أهم أسباب في ظهور المرض الهولندي في اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام، زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي، ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ وتدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات و الإعانات و القروض بشكل كبير.

فشل السياسات الاقتصادية في ظل غياب أهداف و استراتيجيات واضحة للتنمية، حيث تنحرف عوائد الثروات الطبيعية عن المسار الصحيح للتوظيف. إذ من المفترض أن تستخدم إيراداتها كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن معه الاقتصاد القومي من البدء و التحرك نحو مرحلة النمو

---

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية. مقال منشور في مجلة "سينار كابيتال"، العدد مجهول، سنة 2012، ص 8.

[2] مايح شبيب الشمري: تشخيص المرض الهولندي، و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق الغربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الذاتي و إجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد، فيصبح سبب الانحراف فشل في إدارة الموارد المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية

الشكل رقم (01): [illegible] المرض الهولندي

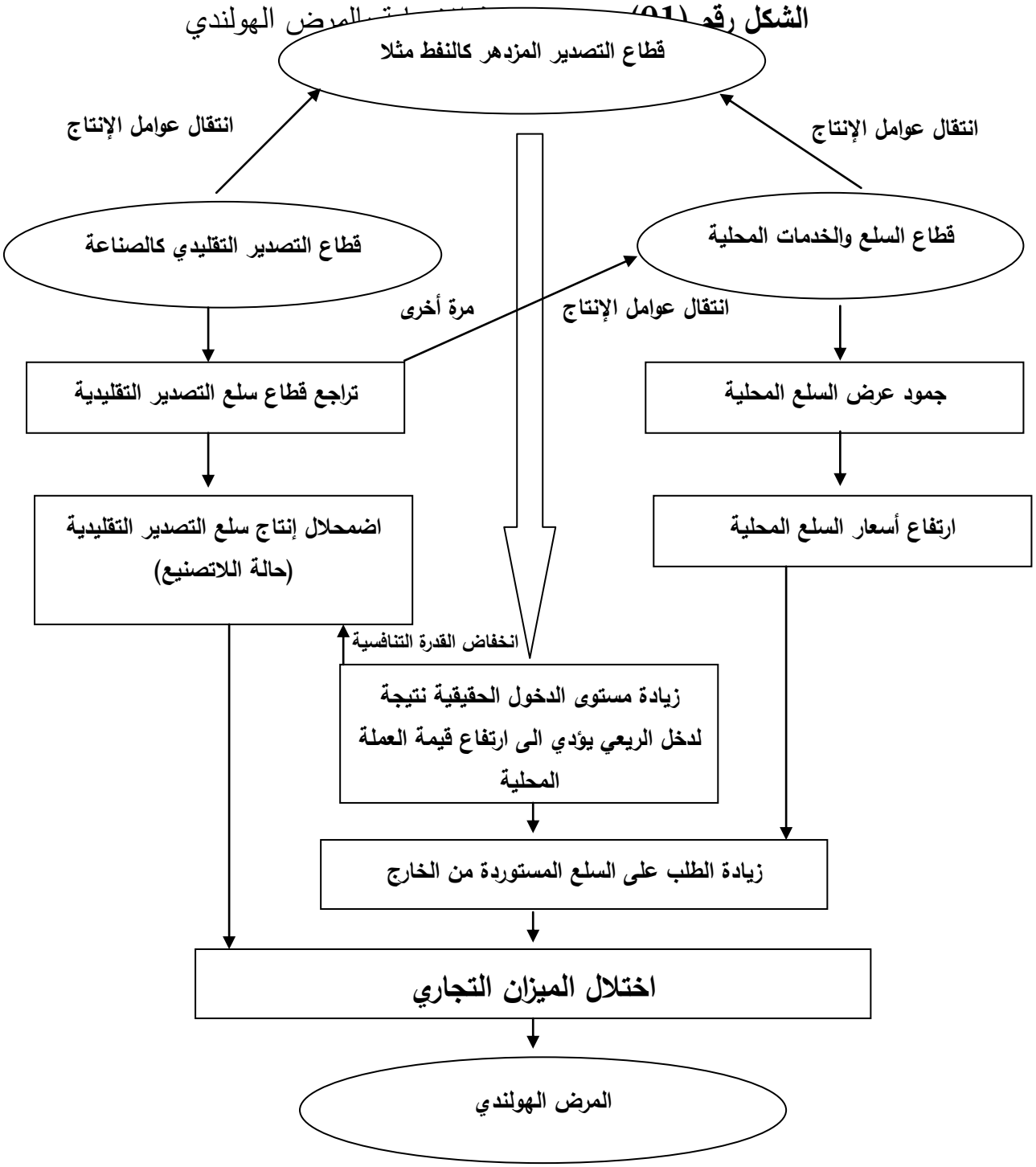

المصدر: مايح شبيب الشمري: تشخيص المرض الهولندي، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفرع الثالث: التفسيرات الاقتصادية لهذه الظاهرة

تقلب أسعار النفط ودورية السياسات المالية: تعتبر السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا، حيث إن التحول المفاجئ في أسعار النفط و ما يلي هذا التحول من الازدهار وكساد في الدورات الاقتصادية، أشياء يصعب على صناع السياسات المالية إدارتها، نظرا لما تخلفه هذه الاضطرابات من عجز في الموازنة العامة، أو اضطرابات في أسعار السلع والخدمات في السوق، نتيجة هذه لظاهرة التضخم[1].

ارتفاع وانخفاض قيمة العملة: يتجلى هذا التأثير في حجم الاضطرابات الناتجة عن العوائد النفطية وما يصاحب هذه الاضطرابات من تأثيرات على الموازنة العامة للدولة، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة وكذلك حجم نفقاتها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة في السوق، والعكس يحدث عند ارتفاع أسعار النفط[2].

تراجع العائدات الضريبية: هذا التراجع الحاصل في العائدات الضريبية يرتبط كثيرا بمؤشر أسعار النفط حيث أن الانخفاض الذي يحدث فيها يحتم على صناع السياسي النقدية مراجعة النظام الضريبي لاستقطاب استثمارات أجنبية كبيرة، سواء الخاصة بقطاع المحروقات من اجل زيادة عدد الآبار وبالتالي زيادة حجم الإنتاج أو الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي من اجل خلق ثروة خارج قطاع المحروقات[3].

---

[1] محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] نفس المرجع، ص9.

[3] خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2012، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2014، ص 4-5.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء كانت المتقدمة أو النامية، وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشمل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، غير أن الدول النامية ورغم وعيها بمتطلبات التنمية منذ عقود ورغم توفر الكثير منها على الموارد اللازمة إلا أن اغلب اقتصادياتها مازالت في دائرة التخلف.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة وتوظيفها بأفضل استخدام ممكن وتتنوع أهدافها و استراتيجياتها و طرق تمويلها.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية في النظرية الاقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، منها:

- التنمية الاقتصادية عملية استثمارية ضخمة تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الادخار و تراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للاستثمار[1].
- ويعرفها ميشيل تودا رو: على أنها قدرة الاقتصاد الوطني والذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5-7 أو أكثر من ذلك[2].

---

[1] غازي عناية، "التمويل التضخيمي". دار الجيل بيروت، لبنان، 1991، ص 102.

[2] ميشيل تودارو، ترجمة د. محمود حسن حسيني، و د. محمود حامد محمود. "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، مصر 2006، ص 50.

- تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع و الخدمات، أي أن النمو الاقتصادي السريع المتراكم و المنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فترة من الزمن هو ركيزة التنمية الاقتصادية[1].
- هي إجراءات و سياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[2].
- تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، ويقصد بعبارة "عملية " هنا تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة طويلة من الزمن سينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد القومي. [3]
- كما يعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي [4].
- ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وعلى العموم يتم خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن من خلال تغيرات في كل من الهيكل الإنتاج و نوعية

---

[1] هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية" دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن 2006، ص 32.

[2] منصوري الزين، "آليات ترقية و تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" أطروحة دكتوراه. تخصص نقود و مالية عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 75.

[3] د.كامل بكري "التنمية الاقتصادية" الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ، ص10

[4] د.محمد عبد العزيز عجمية، د.إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، "قسم الاقتصاد. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 55.

السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

ومن ثم فان التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن ذلك في المجالات الاجتماعية و...الخ.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية[1]

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم. فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، والوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية و السياسية والاقتصادية، إلا انه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة حتى يمكن أن تنير معالم الطريق أمام واضعي هذه الخطة فلا تختلط عليهم المسائل.

أولا: زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل القومي هي أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بان الفرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها ونمو عدد سكانها. ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل الوطني.

---

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية، صبحي نادرس قردحية " مذكرات في التنمية والتخطيط" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986، ص64.

عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

ثانيا: رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا، فالتنمية الاقتصادية إذا اقتصر هدفها على زيادة الدخل الوطني، فقد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان اكبر من زيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا، فتكون معظم الزيادة التي تحققت لصالح طبقة معينة من المجتمع هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي.

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول و الثروات(عدالة توزيع الدخل الوطني)

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو من الأهداف اجتماعية حيث نجد انه في معظم الدول النامية تحصل مجموعة قليلة من السكان على حصة كبيرة من الثروة، وهي تمثل الطبقة الغنية التي ميلها الحدي للاستهلاك قليل. وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه، فيصبح الجزء الذي تكتنزها الطبقة الغنية على المدى الطويل يؤدي إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي حيث لا يدخل ما تم اكتنازه دائرة التوظيف المنتج.

رابعا: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني

من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية تغيير الطابع التقليدي للاقتصاد، الذي تغلب عليه الزراعة أو الصناعة الاستخراجية، وعادة ما تجعل سيطرت هذا القطاع، اقتصاديات هذه البلدان عرضة للتقلبات الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج و الأسعار، ولذلك فانه على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض ببقية القطاعات الاقتصادية وذلك حتى يضمنوا القضاء على

المشاكل العديدة التي تنتج عن سيطرت قطاع واحد على النشاط الاقتصادي، وحتى يتم تنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد على مورد واحد.

الفرع الثالث: أهمية التنمية الاقتصادية و محدداتها

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية [1].

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة منها :

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- توفير فرص عمل للمواطنين
- توفير السلع و الخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين و تحسين المستوى الصحي و التعليمي و الثقافي.
- تقليل الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- تحقيق الأمن القومي للدولة و الاستقرار الهادف و الذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.
- زيادة الدخل القومي.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانيا: محددات التنمية الاقتصادية

تتوقف التنمية الاقتصادية على العديد من المتغيرات و المحددات. والتي من بينها: [2].

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة.
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- درجة الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي.

---

[1] د. سهيلة فريد البناني "التنمية الاقتصادية" دراسات و مفهوم شامل، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015، عمان الأردن، ص 62.

[2] أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص 27.

- المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- درجة تحسن مستوى التعليم و التدريب و الصحة و الظروف الاجتماعية.
- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.
- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تلعب المؤشرات التنموية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية، إذ تسمح هذه المؤشرات بفهم الحالة الاقتصادية وتمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الإمكانية[1].

تبين مدى إمكانية البلد النامي في إتباع سياسة تنموية شاملة وتنحصر في إبراز قدراته الذاتية المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي تتمثل فيما يلي:

أولا: الموقع الجغرافي

الموقع الجغرافي مؤشر بالغ الأهمية لتحديد المكانة الإستراتيجية لبلد ما، فقربه أو بعده عن الأسواق الدولية وتوفره على منافذ سواء كانت برية أو بحرية تربطه بالعالم الخارجي تتيح له إمكانية تصريف منتجاته إلى الدول الأخرى، كما انه كلما كبرت مساحة الدولة زادت إمكانية تخطيها للعوائق التي قد تعترض طريق تطورها الاقتصادي لأنها تتيح لها إمكانية توفر موارد أكثر تنوعا بالشكل الذي يدعم عملية التنمية الاقتصادية، ويوفر المواد الأولية الضرورية وهذا ما يساعدها على إنشاء صناعات كبيرة وتوفير فرص عمل لإفراد المجتمع.

[1] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1999، ص 82.

ثانيا: توفر الموارد الطبيعية وتنوعها

كلما توفرت وتنوعت الموارد الطبيعية قللت من تبعية الدولة للخارج، وبعملية مسح بسيطة لوفرة الموارد أو محدوديتها، تنوعها أو عدم تنوعها و ملائمة الظروف الطبيعية لاستغلالها بالصورة المثلى يمكن الحكم على مدى قدرة هذا البلد في تحقيق التنمية بشكل أفضل من غيره.

ثالثا: التركيبة الاجتماعية للسكان

التجانس في التركيبة الحضارية و الاجتماعية و الدينية للسكان دور كبير في استقرار المجتمع وهذا ما سينعكس بطبيعة الحال على توفر الإمكانيات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة أكثر من البلد الذي تتوفر فيه تلك المعطيات.

الفرع الثاني: مؤشرات التأهيل[1].

هي عبارة عن المؤشرات المساعدة على الانطلاق نحو التنمية ويهدف من ورائها معرفة مدى تأثير التغيرات الهيكلية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ. وذلك لتصحيح أملا في تحقيق التنمية المنشودة، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

أولا: مؤشر هيكل النتاج و الإنتاجية

إن تطور أي بلد يفرض عليه تنويع هيكله الاقتصادي دون الاعتماد عن قطاع معين بحد ذاته، إذن كلما أعطيت الأهمية لبعض القطاعات الحيوية التي لم يكن الاهتمام بها سابقا على النحو المطلوب سيؤدي حتما لزيادة الإنتاج كما ونوعا وبالتالي فانه من خلال هذا المؤشر يمكن دراسة الأهمية النسبية لكل من القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في فترة زمنية معينة كما يندرج تحته مؤشر يقاس به مدى فعالية النشاط الاقتصادي للدولة وهو يهتم بأهمية تدخل الدولة في الفروع و الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومدى ملائمتها للتطور الاقتصادي في البلد.

[1] سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ثانيا: مؤشر الهيكل السكاني و القوى العاملة

يهدف من وراء الاعتماد على هذا المؤشر تصحيح الاختلال في توزيع السكان بين الأقاليم في البلد الواحد بما يخلق التوازن بين مختلف الأقاليم وهو يرتبط بمدى ملائمة عدد السكان للموارد المتاحة في كل منطقة، سواء كانت موارد طبيعية أو أراضي صالحة للزراعة، زيادة عن دراسة التركيبة العمومية للسكان وذلك لتحديد السبل الكفيلة لاستغلال هذه المعطيات في التنمية الاقتصادية.

أما فيما يخص القوى العاملة فانه يهدف إلى تحديد مواطن الخلل بتصحيح توزيعها على الهياكل القطاعية وفقا للمعطيات التعليمية، المهنية والجغرافية بما يضمن استخدامها على أكمل وجه لضمان الزيادة في الإنتاج ورفع كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية وتوزيعها على القطاعات الإنتاجية على أساس المؤهلات والمستوى التعليمي، هذا ما قد يساعد في المستقبل على الاعتماد على النفس في توفير المتطلبات المختلفة المجتمع.

ثالثا: مؤشر التنمية البشرية

نظرا لعدم التوافق على الاعتماد فقط على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية، والتأكيد المتزايد على الأهمية العناية بالعنصر البشري بصفته المحدد الرئيسي لكفاءة أداء الاقتصادي الوطني، تم وضع "مؤشر مركب" أطلق عليه اسم مؤشر التنمية البشرية، وهو يأخذ ثلاث متغيرات في الحسبان هي:

- ✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الجمالي.
- ✓ مستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع، وتقاس بمتوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد.
- ✓ مستوى الرعاية الصحية، أي الخدمات الصحية التي يحصل عليها أفراد الشعب سواء من حيث عدد الأطباء وعدد الأسرة المتاحة...الخ.

إذن هذا المؤشر يعتمد إضافة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاعتماد على الجانب التعليمي والصحي ودلك بقياس التطور الحاصل في انخفاض نسبة

الأمية بين السكان وعدد المسجلين في مختلف المراحل الدراسية، إلى جانب نسب المتخرجين في كافة المستويات خاصة على مستوى التعليم العالي بتتبع الاهتمام الذي توليه الدولة لمؤسسات البحث العلمي، فضلا عن عدد البحوث المنشورة وعلاقتها بالجانب التطبيقي.

أما الجانب الصحي فيقاس كذلك بمعدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع عند ميلاد ومؤشرات خاصة بالمقارنة الدولية كأعداد الأطباء ومساعديهم من خلال نسب السكان لكل طبيب ومساعد طبيب وسرير وهي العناصر التي تبين مدى تطور الجانب الصحي في البلد.

الفرع الثالث: مؤشرات الاستقلال الاقتصادي[1].

يشمل المؤشرات التي تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد بالتركيز على المؤشرات الاقتصادية لتوفير إمكانية قياسها كميا وتحقيق متطلبات دراسة التنمية الاقتصادية في أي بلد.

أولا: مؤشر الفجوة الداخلية

تقيس مدى تغطية الادخار المحلي للاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب، وهي تعكس مدى الاعتماد على الإمكانيات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية فكلما اقتربت النسبة من 100 فإنها تدل على استقلال البلد اقتصاديا بالنسبة لهذا المؤشر.

ثانيا: مؤشر الفجوة الخارجية

يهتم بحساب نسبة الانكشاف التجاري للدولة وذلك بقياس كل من الصادرات والواردات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، كلما ارتفعت فهو دليل على ارتباط البلد بالخارج والعكس صحيح. كما يعكس مدى تمكن البلد من تغطية عائداته من المواد المصدرة للخارج لاستيراد متطلبات التنمية الاقتصادية التي لا تتوفر محليا.

[1] سعد حسين فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

ثالثا: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي للدولة هو إحدى الطرق لقياس حجم اقتصاد تلك الدولة، فهو يقيس وضع الاقتصاد ككل، ويعرف على انه القيمة السوقية لجميع البضائع والخدمات التي تنتجها الدولة من خلال فترة زمنية معينة، وهو أيضا مجموع القيمة المضافة في كل مرحلة من الإنتاج لجميع البضائع والخدمات التي تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية محددة ويختلف عن الناتج القومي هو مقياس الدخل التراكمي لمنطقة ما.

رابعا: مؤشر الهيكل الناتج المحلي الإجمالي

يهتم هذا المؤشر بتحديد مدى مساهمة القطاعات المختلفة، زراعة، صناعة والخدمات...الخ، في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي للبلد وهذا يعطي صورة واضحة لواضعي السياسات التنموية لاعتمادها في وضع خطط لبرامج مستقبلية تكون مبنية على هذا الأساس ومرتكزة على الخصوصيات المحلية، كما انه يعطي فكرة كذلك للمستثمرين الأجانب و المحلين حول مختلف القطاعات وبالتالي معرفة أهمها و أضعفها مردودا، الذي من شانه إن تم الأخذ بهذه المعطيات توجيه الاستثمارات لخلق نوع من التوازن في هذا الجانب.

خامسا: مؤشر الدين الخارجي

يقاس مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الذي لا يجب أن يزيد عن نسبة محددة إلى جانب مؤشر خدمة الدين إلى إجمالي حصيلة الصادرات للدولة في فترة زمنية محددة، للدين الخارجي علاقة عكسية مع الاستقلال الاقتصادي، أي كلما زاد حجم الديون قلت الاستقلالية الاقتصادية للدولة.

سادسا: مؤشر الأمن الغذائي

هو من أهم المؤشرات لقياس درجة التنمية، ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء وضمان الحد الأدنى من كل الحاجيات بانتظام، وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها من استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي، ويقاس بمقارنة الإنتاج الغذائي المحلي بمعدل نمو السكان بالإضافة إلى نسبة

مساهمة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي[1]، وكلما زاد الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع يتم تصنيف البلد في خانة التبعية الاقتصادية.

سابعا: مؤشر التنافسية

هي مجموعة من المؤشرات التي يهدف من خلالها دراسة القدرات التنافسية بين القطاعات في البلد الواحد وبين البلدان ويمكن من دراسة الفجوة التنافسية بين الدول بقياس البنية التحتية التكنولوجية وفاعلية المؤسسات والأداء الحكومي والموارد البشرية المتوفرة في البلد من جهة.

ومن جهة أخرى، تهتم هذه المؤشرات كذلك بدراسة البيئة الاقتصادية للدولة، أي بيئة الأعمال وديناميكية الأسواق و التخصص وكذلك قدرة الدولة في جذب الاستثمارات والطاقة الابتكارية والإنتاجية وانعكاسها على الاقتصاد الكلي.

[1] علي خالفي، الأمن الغذائي و أثر المتغيرات العالمية، مجلة الإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، العدد 02، 2000، ص 160-162.

خلاصة الفصل:

تعتمد الكثير من الدول على الموارد الطبيعية في تمويل اقتصادها، وذلك عن طريق تصديرها ومحاولة زيادة إنتاجها، مما يجعلها دولا ريعية، ومن بين المنتجات الريعية يتواجد البترول كأهم مورد طبيعي ناضب اعتمدت عليه مختلف الدول العربية منها، وما جعله مركز اهتمام الدول وزيادة مكانته في أسواق الطاقة هو انخفاض تكاليفه وسهولة استخدامه مقارنة بمصادر الطاقة البديلة التي لا زالت تكاليفها عالية نسبيا حتى في حالات ارتفاع أسعار البترول.

تناولنا في هذا الفصل معظم المفاهيم المرتبطة باقتصاديات المورد الواحد بداية من الريع و الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية حتى نصل إلى مرض الهولندي والأسباب والعوامل المساعدة على ظهوره.

كما تناولنا كل ما يخص التنمية الاقتصادية من تعاريف للتنمية الاقتصادية، أهميتها، محدداتها وأهدافها، وتطرقنا إلى أهم مؤشراتها.

الفصل الثاني:

مظاهر اقتصاديات المورد الواحد في كل من الجزائر والسعودية وسبل علاجها

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى مفهوم الريع، ريع المحروقات، المرض الهولندي والتنمية الاقتصادية، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة إسقاط ما جاء في الجانب النظري على الدولتين محل الدراسة هما الجزائر والسعودية، باعتبارهما من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط. وباعتبارهما دولتين معتمدتين على ريع المحروقات بشكل كبير في تمويل موازنتها والتزاماتهما المختلفة.

ونظرا لأهمية موضوع اقتصاديات المورد الواحد في ظل تقلبات أسعار النفط في الآونة الأخيرة، سنقوم بالكشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الجزائر والسعودية من خلال اثر الميزان التجاري و تكوين الناتج الداخلي الخام لكل من الدولتين محل الدراسة. إضافة إلى تحديات التنمية وسبل معالجة المرض الهولندي.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: كشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الجزائر والسعودية
- المبحث الثاني: سبل واليات علاج العلة الهولندية

المبحث الأول: كشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الجزائر و السعودية

سنحاول في هذا المبحث عن كشف الاقتصاد الريعي في اقتصاديات الدولتين محل الدراسة (الجزائر والسعودية) خلال الفترة الممتدة من سنة 2000-2017. وذلك من خلال دراسة هذا التأثير على كل من الميزان التجاري و الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري للجزائر و السعودية

سنتطرق في هذا المطلب الى تطور الميزان التجاري لكل من الجزائر والسعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2017.

الفرع الأول: اثر تطور الصادرات على الاقتصاد الجزائري

في هذا الفرع سنحاول التطرق إلى تطور الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية.

جدول رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات لإجمالي الصادرات %
2000	21.42	22.03	97.23
2001	18.48	19.31	96.60
2002	18.09	18.83	96.07
2003	23.94	24.61	97.27
2004	31.3	32.08	97.56
2005	45.09	46	98.02
2006	53.43	54.61	97.83
2007	58.21	60.16	96.75
2008	78.02	79.3	98.38
2009	44.21	45.19	97.83
2010	55.72	57.05	97.66

2011	71.51	73.57	97.19
2012	70.57	72.63	97.16
2013	63.48	65.49	96.93
2014	58.45	61.26	95.41
2015	33.08	34.56	95.71
2016	27.92	29.31	95.25
2017	31.6	32.9	96.04

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.duane.org.dz

والتقرير السنوي للبنك الجزائر 2016-2015

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصادرات الجزائرية من المحروقات بلغت 21.42 مليار دولار عام 2000 أي بنسبة 97.23% من إجمالي الصادرات، وهي قيمة مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات الماضية، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث قدرت ب 27.6 دولار للبرميل الواحد، وعادة الصادرات مباشرة إلى الانخفاض عامي 2001 و2002 لتصل إلى 18.48 و18.09 مليار دولار على التوالي أي بنسبة 96.60% و 96.07% من الصادرات وهذا الانخفاض كان بسبب انخفاض أسعار النفط.

ففي عام 2003 إلى غاية السنة 2008 كان هناك ارتفاع في صادرات المحروقات من 23.94 مليار دولار أي بنسبة 97.27% من إجمالي الصادرات إلى 78.02 بنسبة 98.38% من إجمالي الصادرات. لتعاود في سنة 2009 انخفاض صادرات الجزائرية لتصل إلى 45.19 مليار دولار منها صادرات المحروقات 44.21 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط.

فنلاحظ أن هناك ارتفاع في إجمالي الصادرات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 واستحواذ صادرات المحروقات على نسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية. لتعاود الانخفاض سنتي 2015 و2016 بسبب انخفاض أسعار النفط.

في الأخير نلاحظ أن الدولة الجزائرية تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات لان معظم الصادرات كانت من المحروقات، وتتأثر بانخفاض و ارتفاع أسعار النفط.

الفرع الثاني: اثر الميزان التجاري على الاقتصاد الجزائري

في هذا الفرع سنحاول دراسة اثر الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة و الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم(02): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	رصيد الميزان التجاري	اسعار النفط دولار/ برميل
2000	12.86	27.60
2001	09.19	23.12
2002	06.82	24.36
2003	10.08	28.10
2004	13.77	36.05
2005	25.64	50.64
2006	30.15	61.08
2007	32.53	69.08
2008	39.82	94.45
2009	05.90	61.06
2010	16.58	77.45
2011	26.32	107.46
2012	22.26	109.45
2013	10.46	105.87
2014	2.93	96.2
2015	-18.11	53
2016	-20.13	45
2017	-15.80	53.97

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.duane.org.dz

الديوان الوطني للإحصائياتwww.ons.dz

أكدت السنوات الماضية أن تغطية العجز في الميزان التجاري الجزائري تعتمد بدرجة أولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد، ولذلك فقد أسهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري، ارتفعت من 12.86 مليار دولار عام 2000 إلى 39.82 مليار دولار عام 2008، وبالنسبة لعام 2009 فقد شهدت الأسعار انخفاضا حادا فهبط متوسطها إلى 61.06 دولار للبرميل ما تسبب في انخفاض قيمة الصادرات ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبيا مما أدى ذلك إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى 5.9 مليار دولار عام 2009.

لكن بعودة التحسن إل بأسعار النفط خلال الفترة بين عامي 2010 –2012 وارتفاع متوسطها إلى 109.45 دولار للبرميل الواحد فقد حقق فائض الميزان التجاري ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 22.26 مليار دولار عام 2012، لكنه عاد إلى الانخفاض مجددا عام 2014، وكان انخفاضا حادا، حيث بلغ 2.93 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات لتلك السنة.

الفرع الثالث: اثر الصادرات على الاقتصاد السعودي

في هذا الفرع سنحاول التطرق إلى تطور الصادرات من السلع والخدمات على الاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة الشكل التالي سيوضح تطور الصادرات السعودية.

الشكل رقم (02): منحني يوضح نسبة الصادرات المحروقات من إجمالي الصادرات

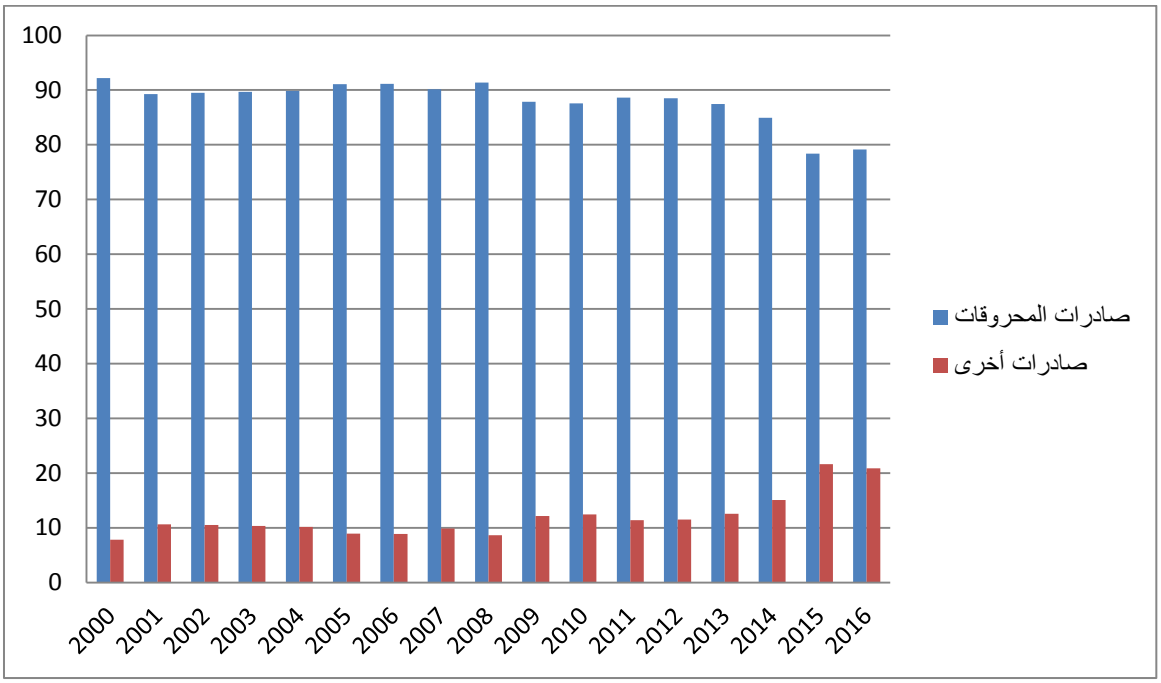

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم **01**

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن الصادرات السعودية من المحروقات بلغت 75831002320.30 سنة 2000 أي بنسبة 92.19% من إجمالي الصادرات، هي قيمة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث قدرت ب27.60 دولار للبرميل الواحد وعادت الصادرات إلى الانخفاض سنة 2001 بمقدار 65208117969.83 أي بنسبة 89.35% من إجمالي الصادرات وهدا الانخفاض كان بسبب انخفاض أسعار النفط.

ففي عام 2002 إلى غاية 2008 كان هناك ارتفاع في صادرات المحروقات من89.48%إلى91.37%من إجمالي الصادرات، لتعاود الانخفاض إجمالي الصادرات السعودية لتصل إلى202056547067 منها صادرات المحروقات177567293562.47 أي بنسبة 87.88%وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط.

فنلاحظ أن هناك ارتفاع في إجمالي الصادرات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 بقيمة261831173342 لتصل إلى 354973163493 واستحواذ صادرات

المحروقات على نسبة كبيرة، منها بنسبة 87.54% لتصل إلى 84.93% وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط. لتعاود الانخفاض سنتي 2015 و2016 لتصل صادرات المحروقات 170920149462.04 و 158960663732.49 على التوالي أي بنسبة 78.40% و79.14%.

وفي الأخير نلاحظ أن الدولة السعودية تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات لان معظم الصادرات كانت من المحروقات، وتتأثر بانخفاض وارتفاع أسعار النفط.

الفرع الرابع: اثر الميزان التجاري على الاقتصاد السعودي

في هذا الفرع سندرس الميزان التجاري من السلع والخدمات للسعودية والجدول التالي يوضح اثر الميزان التجاري على الاقتصاد خلال الفترة الدراسة.

الجدول رقم(03): تطور رصيد الميزان التجاري السعودي خلال الفترة الممتدة من (2000-2017)

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط
2000	35333333333	27.60
2001	28922133333	23.12
2002	32810933333	24.36
2003	47212533333	28.10
2004	69570133333	36.05
2005	105591257239	50.64
2006	112011748999	61.08
2007	104039226151	69.08
2008	146168800000	94.54
2009	39987200000	61.06
2010	87628266667	77.45
2011	178247200000	107.46
2012	184213600000	109.45

2013	157743200000	105.87
2014	99158377813	96.02
2015	-35544216907	53
2016	2749866667	45
2017	43125333333	53.97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء (السعودية)

نلاحظ أن في سنة 2000 قدر رصيد الميزان التجاري السعودي ب35333333333 مليار دولار بسعر برميل النفط 27.60 دولار للبرميل الواحد، فبعدها في سنة2001 شهد الميزان انخفاضا قدر ب 28922133333 مليار دولار وهذا كان عندما انخفض سعر برميل النفط ب23.12 دولار، فبداية من سنة 2002 إلى سنة 2008 كان الميزان التجاري يشهد ارتفاعا ب 32810933333، 146168800000 مليار دولار على التوالي بسعر 24.36،94.54 دولار للبرميل، أما سنة 2009 و2010 فانخفض سعر النفط ليصل إلى61.06،77.45 دولار برصيد قدر ب39987200000، 87628266667 مليار دولار.

ففي سنة 2011 حتى 2013 وصل سعر البترول إلى أعلى مستوياته ليصل إلى 109.45 دولار للبرميل هذا ما أدى إلى إنتاج فائض في الميزان السعودي، قدر ب184213600000 مليار دولار، لكن لم يبقى سعر النفط في الارتفاع فبعدها شهد انخفاضا أدى إلى تسجيل عجز قدر ب35544216907- مليار دولار سنة 2015 .

المطلب الثاني: تكوين الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر و السعودية

سنتطرق في هذا المطلب الى تكوين الناتج الداخلي الخام لكل من الجزائر والسعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الفرع الأول: اثر الناتج الداخلي الخام على الجزائر

سندرس في هذا الفرع اثر الناتج الداخلي الخام في الجزائر وتأثير اسعار النفط على اقتصادها خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (03): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017).

الوحدة: مليار دولار

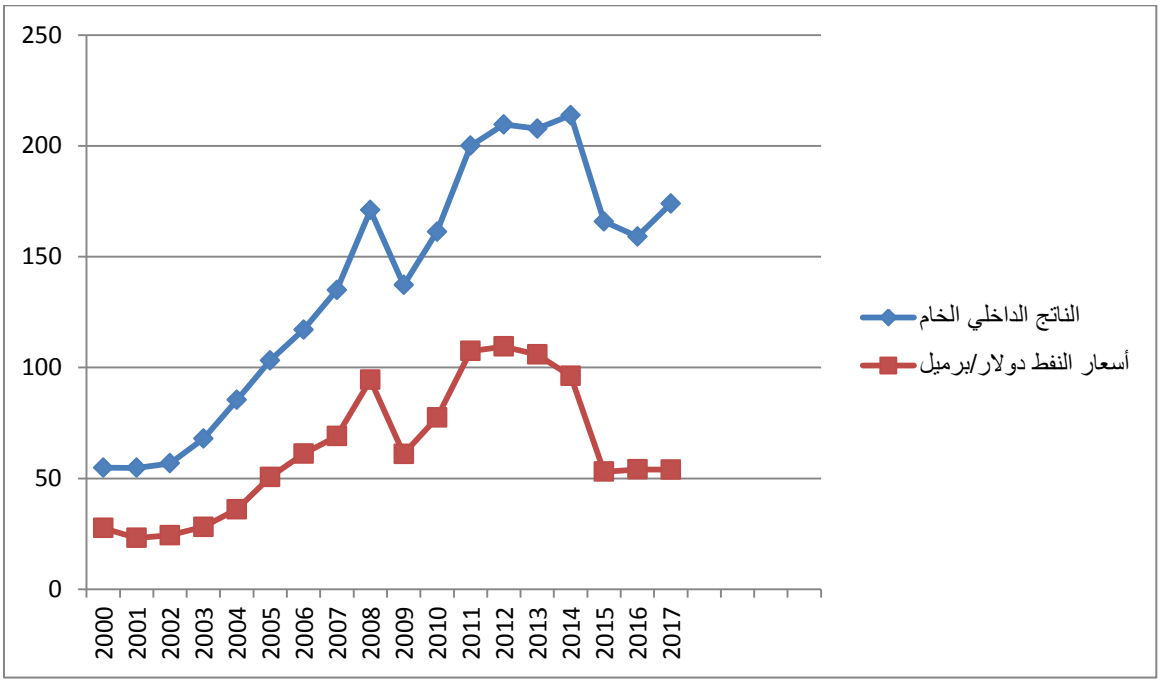

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 02

من خلال هذا الشكل ، يتبن لنا انخفاض في قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر من 54.79 مليار دولار سنة 2000 إلى 54.74مليار دولار سنة 2001، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الذي كان 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 لينخفض إلى 23.12 دولار للبرميل سنة 2001، ليعاود الارتفاع من 56.76 مليار دولار سنة 2002 إلى 171.0 مليار دولار سنة 2008 وذلك لارتفاع المستمر لأسعار النفط 24.36 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008.

نلاحظ انخفاض سنة 2009 بقيمة 137.21 مليار دولار للناتج الداخلي الخام لانخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، ليعاود بعدا الارتفاع تدريجيا ليصل إلى

مستويات اعلي ليصل إلى 213.81مليار دولار سنة 2014. نتيجة زيادة الإيرادات النفطية.

شهد سنتي 2015 و2016 انخفاضا معتبرا ليصل إلى 159.05 مليار دولار، ثم ارتفع مرة أخرى في سنة 2017 ليصل إلى 173.9 مليار دولار، بعد التحسن الذي عرفته أسعار النفط في هذه الفترة.

الفرع الثاني: اثر الناتج الداخلي الخام على السعودية

سندرس في هذا الفرع اثر الناتج الداخلي الخام على السعودية وتأثير اسعار النفط على اقتصادها خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام في السعودية من 2000-2017

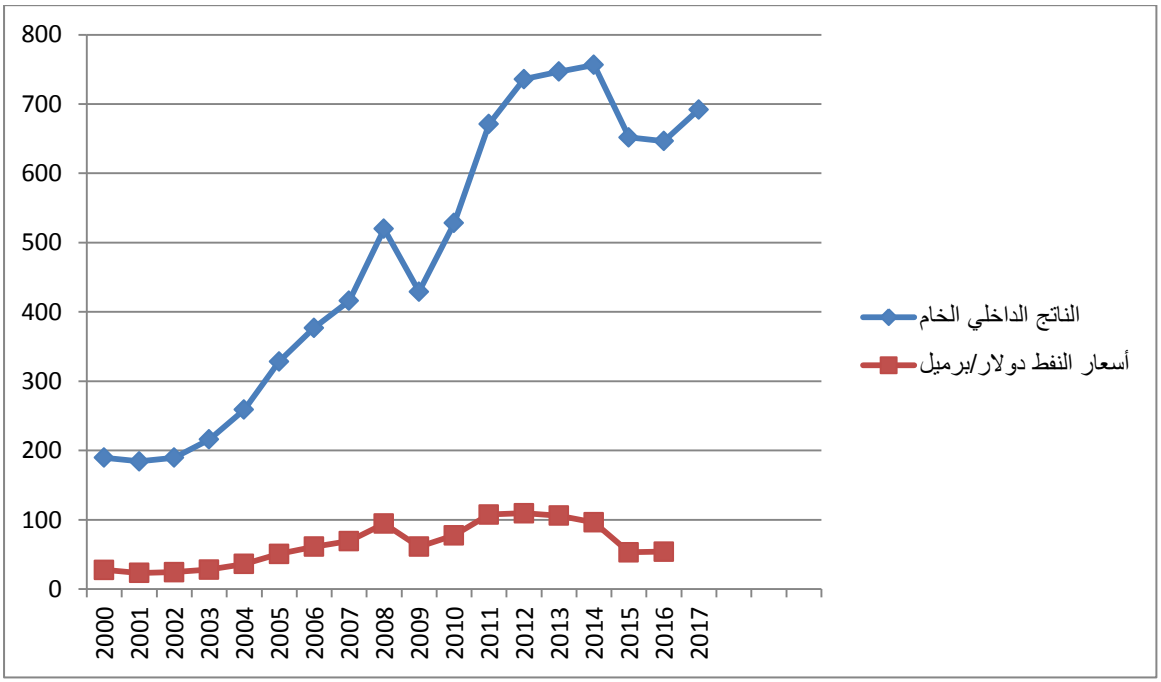

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 03.

سجل الناتج الداخلي الخام في السعودية سنة 2000 بقيمة 189.52 مليار دولار لينخفض سنة 2001 إلى 184.14 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، واتخذ بعدها ارتفاعا سنة 2002 بقيمة 189.61 مليار دولار ليواصل الارتفاع حتى سنة 2008 ليصل إلى 519.8 مليار دولار وذك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط.

بعد سنة 2008 شهد الناتج الداخلي الخام انخفاضا سنة 2009 بقيمة 429.1 مليار دولار ليتخذ بعدها ارتفاعا حتى سنة 2014 بقيمة 756.35 مليار دولار، ثم كان هناك انخفاضا لسنتي 2015 و2016 بقيمة 651.75 مليار دولار و646.44 مليار دولار على التوالي، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى 45 دولار للبرميل الواحد سنة 2016. ليرتفع الناتج الداخلي الخام سنة 2017 بقيمة 692 مليار دولار وذلك لان أسعار النفط عرفت ارتفاعا.

الفرع ثالث: الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات في الجزائر

تعتمد الجزائر في تكوين الناتج الداخلي الخام في اقتصادها على مجموعة من القطاعات (الزراعة، الخدمات إلخ ....) يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الشكل رقم (05): تكوين الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات في الجزائر

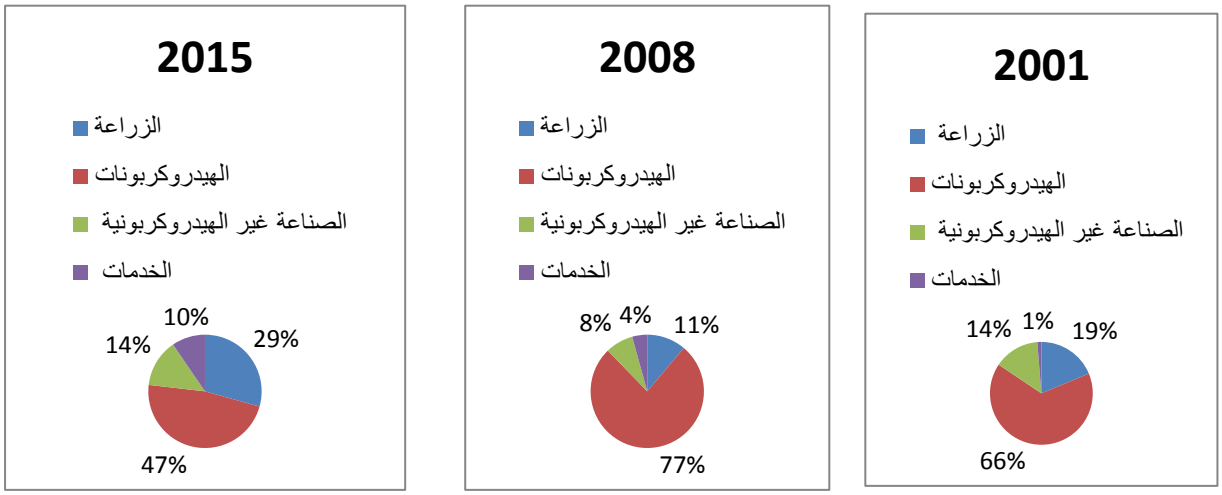

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذه المعطيات الملحق رقم 04 نلاحظ أن القطاع المسيطر في الاقتصاد الجزائري هو قطاع الهيدروكربونات لما سجل من نسبة لداخلي الخام ففي سنة 2001 كانت نسبته 62.42% من إجمالي الداخلي الخام ويليه بعد ذلك قطاع الزراعة الذي سجل نسبة 17.81% وبعد يأتي قطاع الصناعة غير الهدروكربونية بنسبة 13.63% وفي الأخير قطاع الخدمات بنسبة 6.14%، كان هناك انخفاض في سنة 2002 لكم من قطاع

الهيدروكربونات وقطاع الزراعة بنسبة 61.91% و17.49% على التولي أما فيما يخص قطاعي الصناعة غير الهيدروكربونية والخدمات فهناك زيادة بنسبة 14.15% و6.45%.

كان هناك تسجيل لزيادة في القطاع الهيدروكربونات من سنة 2003 إلى غاية 2008 بنسبة تتراوح من 62.24% إلى 76.60% وكانت هذه اكبر مستوياته مقارنة بالسنوات الماضية، أما قطاع الزراعة فكانت هناك انخفاض من سنة 2003 إلى سنة 2008 بنسبة تتراوح من 17.71% و11.15%. وكانت كذلك في قطاعي الخدمات و الصناعة غير الهيدروكربونية. والقطاعين (الصناعة غير الهيدروكربونية والخدمات) كذلك سجلت انخفاضا في سنوات من 2003 حتى سنة 2008.

ففي بداية سنة 2009 حتى سنة 2016 في كل من قطاع الخدمات والصناعة الغير الهيدروكربونية وقطاع الزراعة فشهدت هذه القطاعات ارتفاعا إلى أعلى مستوياتها بنسب 9.54%،13.65%و29.33% على التوالي. أما قطاع الهيدروكربونات فكان هناك انخفاضا ليصل إلى أدنى مستوياته بنسبة 47.48%.

الفرع الرابع: الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات في السعودية

تعتمد السعودية في تكوين الناتج الداخلي الخام في اقتصادها على قطاعات سنعرفها فيما يلي:

الشكل رقم (06): المساهمة النسبية في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية للسعودية.

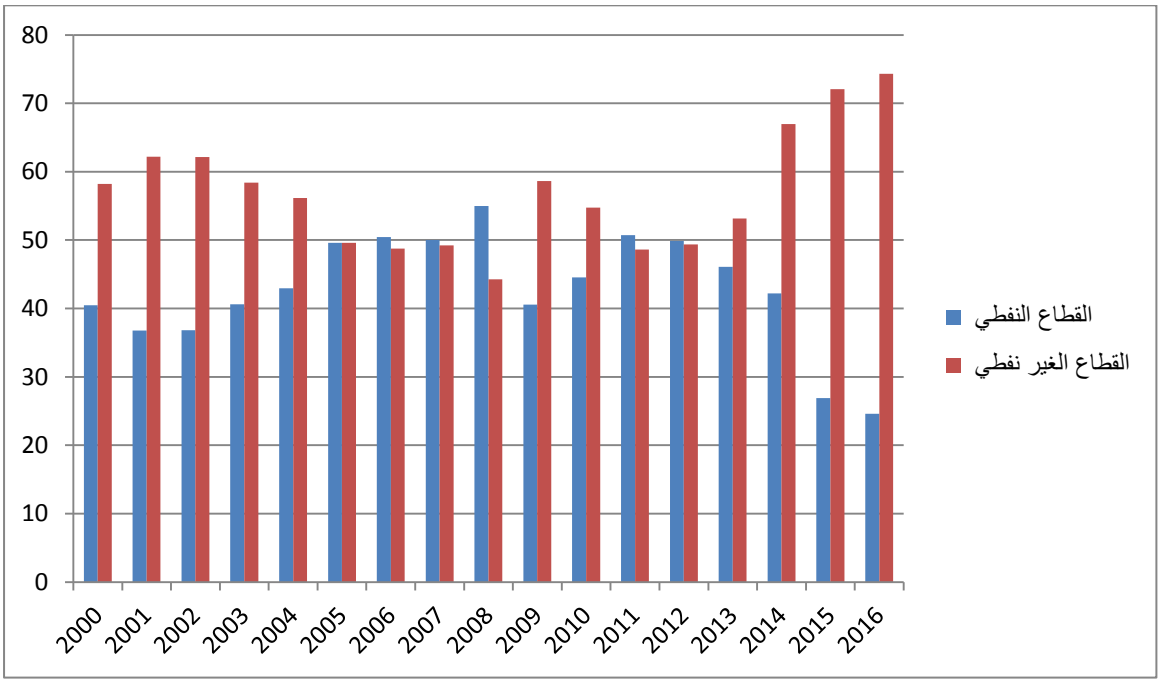

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من خلال المعطيات الملحق رقم 05 أن المساهمة النسبية في الناتج الداخلي الخام للسعودية حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية شهدت في السنة 2000 في القطاع النفطي نسبة 40.46%أما القطاع الغير النفطي فكانت نسبته 58.19%، فتمت ملاحظة أن القطاع النفطي شهد تذبذبات كثيرة طيلة فترة الدراسة فشهد في البداية انخفاضا بداية من سنة 2001 حتى سنة 2003 بنسبة 36.76% و40.60%.

ففي سنة 2004 كانت النسبة 43.95% وكان الارتفاع بداية من هذه السنة حتى سنة 2008 بنسبة 54.97%. وفي سنة 2009 رجع الانخفاض في هذا القطاع ليصل إلى 40.57%، ليرتفع من سنة 2010 حتى سنة 2012 بنسبة 44.52% و49.88% ليعاود الانخفاض سنة 2013 حتى سنة 2016 ليصل إلى أدنى مستوياته 24.62%.

أما بخصوص القطاع الغير النفطي فالمساهمة النسبية في الناتج الداخلي الخام للسعودية كان هناك ارتفاع فيه في سنة 2001 و2002 بنسب قدرت ب 62.21%

و62.15% على التوالي ولكن انخفض بداية من سنة 2003 حتى سنة 2008 بنسب 58.40% و44.26% على التوالي.

ففي سنة 2009 شهد ارتفاع ولكن لسنة واحدة بنسبة 58.63% ففي سنة 2010 إلى سنة 2012 كان هناك ارتفاع من 54.74%إلى 49.34% على التوالي. ليعاود بعدها الارتفاع من سنة 2013 حتى سنة 2016 بنسبة 53.14%، 74.31% وصل إلى اعلي مستوياته بالسنوات الماضية.

فنلاحظ من خلال هذه المعطيات أن هناك علاقة عكسية بين القطاعين.

الفرع الخامس: إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات في السعودية

في هذا الفرع سندرس القيمة المضافة للقطاعات(الزراعة، الصناعة، الخدمات) التي تعتمد عليها السعودية في اقتصادها.

الشكل رقم (07): إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (السعودية)

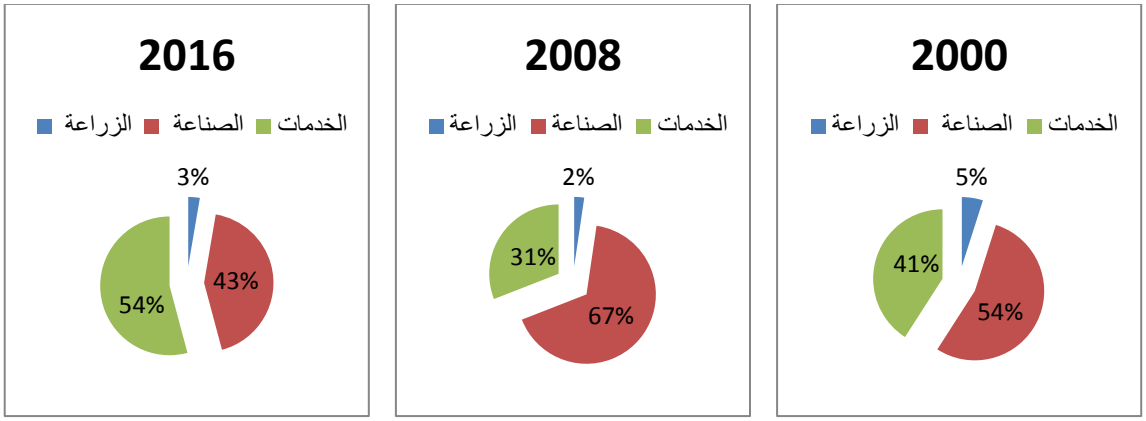

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **06**

نلاحظ في الاقتصاد السعودي استحواذ قطاع الصناعة في سنة 2000 في تحصيل القيمة المضافة ب 54.17% أما قطاع الزراعة فاحتل المرتبة الثانية بنسبة 40.91% والمرتبة الأخيرة بنسبة 4.92%، أما في السنتين 2001 و2002 فانخفضت القيمة المضافة في القطاع الصناعي بنسبة 51.53%، 51.74% على التوالي. أما قطاع الخدمات و قطاع الزراعة فشهد ارتفاع في القيمة المضافة.

في بداية من سنة 2003 إلى سنة 2008 نلاحظ أن قطاع الزراعة وقطاع الخدمات شهدا انخفاضا طيلة هذه السنوات أما فيما يخص قطاع الصناعة فكان العكس فشهد ارتفاعا ليصل إلى أعلى مستوياته بنسبة 66.76%.

من سنة 2009 حتى سنة 2016 فقطاع صناعة شهد انخفاضا ليصل إلى أدنى مستوياته بنسبة 43.16% وقطاع الزراعة كان كذلك الانخفاض إلى 2.69%. فشهد قطاع الخدمات ارتفاعا ليصل إلى أعلى مستوياته بنسبة 54.16%.

الفرع السادس: إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات في الجزائر

في هذا الفرع سندرس القيمة المضافة للقطاعات التي تعتمد عليها الجزائر في اقتصادها.

الشكل رقم (08): إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (الجزائر)

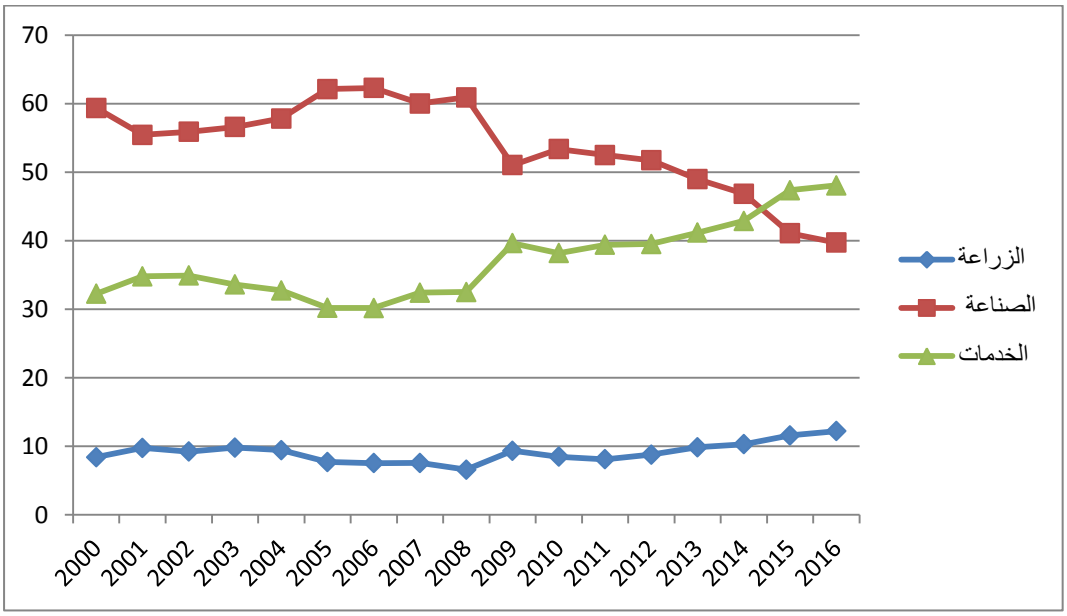

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بالملحق رقم 07

من خلال هذا الشكل نرى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد وبشكل كبير على قطاع الصناعة لان هذا القطاع يستحوذ على أغلبية نسبة القيمة المضافة، ففي سنة 2000 استحوذ على نسبة 59.36% ولكن في سنة 2001 و2002 انخفضت النسبة ب

55.45%،55.88%، ولكن هذا الانخفاض لم يدم كثيرا ففي بداية سنة 2003 حتى سنة 2006 شهدت ارتفاعا ليصل إلى 62.28%.

ومن سنة 2007 حتى سنة 2016 فكان هناك انخفاضا من 60.01% و39.72% على التوالي أما بخصوص قطاع الزراعة فاستحوذ على قيمة المضافة في سنة 2000 قدرت ب8.40% لتتزايد حتى سنة 2004 لتصل إلى 9.44% ولكن انخفضت من سنة 2005 حتى سنة 2008 بنسبة 7.96% و6.59% على التوالي، ولكن هذا الانخفاض لم يدم فمن سنة 2009 حتى سنة 2016 بنسبة 9.34%،12.21% .

أما قطاع الخدمات فكانت نسبته في سنة 2000 قدرت ب32.24% لترتفع في السنتين التاليتين و من سنة 2003 حتى سنة 2006 وصلت النسبة إلى 30.18% ومن سنة 2007 حتى سنة 2016 فارتفعت النسبة إلى أعلى مستوياتها ليصل إلى 48.07%.

المطلب الثاني: سبل وآليات علاج العلة الهولندية

سنعمل في هذا المبحث للتطرق إلى بعض المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية، و معرفة سبل معالجة المرض الهولندي.

المطلب الأول: معوقات وتحديات التنمية

تواجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات نذكر منها:

الفرع الأول: البطالة[1].

يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق مختلف البرامج التنموية المسطرة حيث بلغت البطالة حسب الإحصائيات الرسمية لسنة 2016 معدل10.5 %.

وبلغت فئة البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل حجما قدر ب 1337000 شخصا، وبلغ بذلك معدل البطالة 11.2% على المستوى الوطني لسنة 2015، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغ0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014. وبلغ 9.9% لدى الذكور و16.6% لدى الإناث.

(1) Rapport « emploi et chômage au 4eme trimestre 2016» office national des statistique .p1.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع يعود أساسا إلى تزايد معدل البطالة لدى الذكور والذي عرف ارتفاعا ب0.7 نقطة، بينما شهد هذا المؤشر انخفاضا لدى الإناث قدر ب0.5 نقطة خلال نفس الفترة مع تباينات مرتفعة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة.

أما معدل البطالة لدى الشباب(16- 24سنة) فقد بلغ 29.9%.

وتظهر النتائج أن معدل البطالة لدى حاملي الهادات الجامعية قد سجل تراجعا ما بين سبتمبر2014 وسبتمبر 2015، حيث انتقل من 16.4%إلى 14.1%. بينما سجل ارتفاعا لدى فئة الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة بلغ 1.2 نقطة حيث انتقل من8.6%إلى8.9%، وهذا ما يتطلب مشاريع تنموية بإمكانها أن تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة الموجودة، وتساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني: مشكلة السكن[1]

رغم أن مجموع الحظيرة الوطنية للسكن قدرت في نهاية 2009 بحوالي 7090000 وحدة سكنية بمعدل 4.89 شخص في السكن بعد ان وصل في 1988 الى معدل 5.97 شخص في السكن الواحد، الا ان مشكلة السكن تبقى من معوقات الرئيسية التي تواجه التنمية وتهدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر، حيث يكثر الطلب بشكل مستمر. ولا تلبي المشاريع المنجزة الحاجيات المتزايدة للعائلات .

الفرع الثالث: التوزيع الجهوي غير العادل للأنشطة الاقتصادية [2]

وهذا يتطلب اتفاقا كبيرا في مجال البنية التحتية في المناطق الداخلية ومناطق الجنوب، كما يرى بعض الخبراء أن التنسيق الفعال بين آليات الدعم و المراقبة و التوجيه المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شانه أن يجعل هذه المؤسسات محركا رئيسيا وأساسيا للتنمية المستدامة في مختلف المناطق.

---

(1) La revue de l'habitat, ministère et de l'habitat et de l'urbanisme, mai 2016, p06.

(2) صالح صالحي، أساليب التنمية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصفيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر.

الفرع الرابع: ضعف الإنتاج الزراعي

رغم الإنفاق المتزايد في هذا القطاع، ورغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين إلا أن المنتجات الزراعية تبقى ضعيفة، حيث بلغت الواردات الجزائر من المواد الغذائية 7.167 مليار دولار[1] لسنة 2016 ويعود ضعف الإنتاج الزراعي إلى توجيه الدعم الفلاحي بطرق بيروقراطية لا تخضع لسياسات مدروسة تهدف إلى تحسين أداء القطاع، إضافة إلى عدم الجفاف وقلة المياه الذي يؤثر كثيرا.

الفرع الخامس: الهيكل الإنتاجي غير المتنوع

يرتكز الهيكل الإنتاجي في الجزائر على الصناعات الاستخراجية النفطية رغم أن السلطات العمومية شرعت في استراتيجية " ترقية الصادرات من غير المحروقات " في أعقاب أزمة 1986[2]، وتشير بعض تقارير المؤسسات الدولية، عن الجزائر إلا انه رغم المؤشرات المالية الجيدة الحالية وفي المدى المتوسط انه يجب على السلطات العمومية القيام بالإجراءات اللازمة لتعزيز الإيرادات خارج قطاع المحروقات بالتوازي مع تشجيع إنشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتخفيف العراقيل الجبائية عليها من اجل التقليل من التبعية الاقتصاد الوطني شبه المطلقة لعائدات صادرات المحروقات[3]، حيث لا تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية.

---

[1] تقرير مؤشرات التجارة الخارجية لسنة 2017، مديرية الجمارك.

[2] سكينة بن حمود، استراتيجية ترقية الصادرات من غير المحروقات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 17-2، 2015، ص 163.

[3] Rapporte des services du FMI pour les consultation de 2015, Algérie, N° 11/39, fond monétaire international, mars 2015, p 13.

وإضافة إلى المعوقات يمكن إجمال التحديات التي تواجه التنمية في الجزائر في ثلاثة مجالات: [1]

أولا: إدارة إيرادات النفط في الأجل الطويل

وهذا من اجل تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات أسعار النفط حيث تواصل تطورات قطاع المحروقات تحديد أفاق النمو في المستقبل، وهنا يجب على الحكومة أن تتبع سياسات تمكن من التقليل من اثر تغيرات الإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية، حيث انه مازال إعداد الموازنة العامة خاضعا لسعر برميل النفط. [2]

ثانيا: تنويع الصادرات

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية يتطلب توجيه الموارد النفطية لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية[3]، وفي ظل وجود إمكانيات كبيرة في المجالات غير النفطية كالسياحة والزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل وجود موارد البشرية هائلة ووفرة الموارد المالية فان لدى الجزائر إمكانيات جيدة لتحقيق النمو السريع والمستدام في القطاع غير النفطي، وفي هذا الإطار فان تنمية القطاع الخاص الناشئ بشكل يجعله أكثر فعالية تشكل ضرورة بالغة لتحقيق استدامة النمو وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية، ويمكن حصر أهم العقبات الرئيسية التي تعترض القطاع الخاص فيما يلي:

- السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية.
- صعوبة الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات.

---

[1] موجز قطري عن الجزائر، البنك الدولي، الموقع الرسمي على الأنترنت، 2015.

[2] عرض وزير المالية السيد كريم جودي أما لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2015.

[3] أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 43.

- الحواجز الإدارية وصعوبة الحصول على المعلومات.
- عدم كفاية منشآت البنية التحتية الأساسية.
- نقص اللوائح التنظيمية وعدم وجود إطار قانوني محفز.

ثالثا: تحسين قدرة الحصول على خدمات عامة جيدة.

حيث يلاحظ أن الخدمات العامة الجيدة غير متاحة إما بسبب عدم الفعالية أو عدم كفاية الخدمات المقدمة مثل: ضعف نظام التعليم ونقص المرافق الصحية رغم أن الحصول على خدمات الرعاية الصحية قد تحسنت نوعا ما. [1].

كما يلاحظ التفاوت الكبير في تقديم الخدمات العامة بين المدن الكبرى ومناطق الجنوب والولايات الداخلية، لذا فانه من الضروري إجراء المزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية وجود تقديم الخدمات العامة وتشمل التحديات في هذا المجال:

- انتشار الأمراض المزمنة.
- عدم كفاية الخدمات الوقائية المعنية بصحة النساء.
- عدم وجود الشفافية في توزيع المساعدات الاجتماعية. كما أن أنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي تواجه صعوبات مالية نتيجة تقلص الاشتراكات وتزايد المنافع.
- صعوبة الحصول على المساكن اللائقة وخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي خاصة بالنسبة للطبقة الوسطى والفقيرة.

[1] تقرير التنمية البشرية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الموقع الرسمي، 2019

المطلب الثاني: سبل معالجة المرض الهولندي [1].

إن البحث عن الريع ليس سيئا بحد ذاته، و الذي هو معرفة ما إذا كان سيؤدي إلى ازدياد الأنشطة المنتجة أو الغير منتجة أم لا؟ يمكن اعتبار الإيرادات المحققة بالعملة الصكية الناتجة عن الإيرادات البترولية ذات نفس طبيعة الإيرادات الناتجة عن صادرات السلع أو الخدمات و نفس هذه الموارد تعتبر كشكل خاص للمزايا المقارنة.

لكن تحليل نظريات "الظاهرة الهولندية" و النمو الداخلي يسمح لنا بنفي هذا الطرح، إذ تشير الظاهرة الهولندية إلى حدوث ارتفاع كبير في قيمة الموارد (الإيرادات) الناتجة عن استغلال و تصدير الموارد الطبيعية (نتيجة لظروف و متغيرات خارجية)، و عادة ما يكون هذا الارتفاع سريعا و دائما و غير مما يؤدي إلى حدوث تراجع نسبي للاقتصاد في قطاعات السلع التبادلية (صناعة، فلاحة) مقارنة بقطاع السلع الأولية الموجهة للسوق الدولي.

يمكن معالجة المرض الهولندي من خلال بعض الإجراءات و السياسات التي يمكن للدولة أن تقوم بها على مختلف المستويات، و هي هذا الأساس ينبغي على كل دولة ريعية سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، أن تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على أن لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل و المخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد و يمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية و تجنب المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينات القرن الماضي. و من خلال تتبع خصائص المرض الهولندي يمكن وصف الإجراءات كالتالي:

---

[1] حامد عبد بالحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية، بحث مقدم بمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

الفرع الأول: ضرورة التنويع الاقتصادي:

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية منها (الجزائر و السعودية) ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد).

ب- الزيادة و الحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية.

ت- زيادة أثر السحب على مستوى القطاعات الأخرى.

يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية و من اجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.

إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر و السعودية يتمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة و الخدمات التي تمتلك فيها الجزائر و السعودية قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية" تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج و خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى و قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية و هذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

و يعرف أيضا على أنه "توزيع الاستثمار" على قطاعات مختلفة من الاقتصاد و ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا. كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج. لمجمل الإجمالي و تنويع الصادرات و تفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد و خصوصا إذا كان ريعيا .

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد. خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تبذل جهود لصناعته و إنتاجه سوى جهود و تكاليف استخراجه كالنفط مثلا. فإن ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي أنه معرض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة السكان مع انخفاض أو ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو غيرها) أو في خارجه (مثلا زيادة المنتج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره)

إذن أهمية و ضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب و تحاشي المخاطر و التقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، و بما أن للتنويع هذه الأهمية الكبيرة إذن ينبغي على جميع البلدان ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع الاقتصادي، من اجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر و التقلبات، و ذلك من خلال الإفادة من القطاع العام و القطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة أم الفاشلة، لأن الأولى تفيدنا في النجاح أما الثانية (الفاشلة) فتفيدنا في التجنب و عدم الخوض بالإجراءات التي تسببت في فشلها.

فالتنويع هو هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يخص الاقتصاد و يعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، و الأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة كما يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية و زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة و عبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع و الخدمات.

بمعنى آخر أن التنويع الاقتصادي يتضمن أولويتين مهمتين: الأولى بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية و المستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي أما الثانية فغنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة إقليميا و اجتماعيا و التي تعود بالفوائد على الجميع، و يمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

أ. بناء بيئة أعمال منفتحة و فاعلة.

ب. تبني سياسة مالية منضبطة.

ت. زيادة كفاءة سوق العمل.

ث. تطوير البنية التحتية.

ج.إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية و النقدية.

ح.تطوير قوة العمل.

خ. تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

لكن بناء الاقتصاد المستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلب إدارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الإنتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية و الإقليمية و العالمية. و لتقليل الاعتماد على النفط و الغاز و تنويع قاعدة الإنتاج و تحقيق التنمية المستدامة. يجب أن يكون لعوامل الإنتاج كالأرض و رأس المال و العمل المنظم و خصوصا التكنولوجيا دور أساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الإنتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار و الإبداع و الإدارة الحسنة للموارد. و بما أن التقدم التقني (التكنولوجي) و رأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الأجل يركز على التعليم و البحث و التطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الأولوية في الإنفاق المالي العام.

و يمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي بالآتي:

1. إن اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات) التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و في تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد أسعارها و خصوصا النفط في أسواق خارجية كبرى كسوق نيويورك و سوق لندن وفقا لعوامل اقتصادية و سياسية و طبيعية، و لذلك فغن استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطا بأسعار النفط، و هذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن

تقلبات أسعار النفط، كذلك أن هذه الأخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول و عليه فإن أهمية و ضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة و من ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، و ذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية و ذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية و أجنبية و مؤسسات إدارية و بيئية اجتماعية ... الخ عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك.

2. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد و بشكل خاص الوقود الأحفوري هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج و في ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي و العائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلبا في النشاط الاقتصادي للبلد، فضلا عن ذلك عدم بذل الجهود و المساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة و تقنين استهلاكه من قبل المنتجين و المستهلكين خاصة مصادر الطاقة ال؟؟؟؟ كالنفط و الفحم و غيرها. فالعمل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

3. تأخذ الاعتبارات الإنسانية و الاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات و السياسات، إذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة و غير مباشرة لتوزيع الدخول إلا أن أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي إلى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلا عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد أحادي شجعته التكنولوجيا المتقدمة و قطاع النفط ذو الأجور المرتفعة.

4. سوء إدارة الموارد النفطية و التي يطلق غليها لعنة الموارد: لعنة الموارد هي قضية ذات صلة قوية و حيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث أن هناك تأثيرا مباشرا و غير مباشر

للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، و انخفاض مساهمة التصنيع فيها، و انخفاض درجة تطور المنتوج و غيرها. و عادة ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نموه صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي إلى ركود طويل الأمد و إلى انخفاض دخول هذه البلدان، و ذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي و هذا ما يرفع قيمتها أكثر من اللازم فتحصل نتيجتان: الأولى تتمثل بانخفاض أسعار السلع الأجنبية و الثانية فقدان الصناعيين و المزارعون الوطنيون (داخل البلد) لقدراتهم التنافسية في أسواق العالم، فتنخفض الاستثمارات داخل البلد و بالتالي تقليص خلق فرص عمل جديدة.

على ضوء التحليل السبق تبدو لنا حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية و لظروف الأسواق الخارجية. إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية:

أولا: هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية، و من النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناخبة يبقى مسالة مبدئية.

ثانيا: كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

ثالثا: إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات و في هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي و لا إلى زيادة الصادرات و لا أيضا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي.

في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج و لتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى الغير مرتبطة بالمحروقات، حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها لـ (رفاهية أفراد المجتمع) على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة و تكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات (عن طريق الاستثمار) الغير بترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل (الخدمات الأساسية كالتعليم و البنية التحتية) لتحسين مستوى الإنتاجية.

الفرع الثاني: تحسين أداء السياسة المالية:

إن الخاصية الأساسية للميزانية في الجزائر و السعودية هو ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية. لأن الجباية البترولية التي تمثل المورد الرئيسي لميزانية الحكومة ترتبط ارتباطا قويا بسعر النفط، فأي ارتفاع في سعر برميل البترول يؤدي أوتوماتيكيا إلى ارتفاع في إيرادات الميزانية أما انخفاض السعر فيخفض آليا من نمو هذه الإيرادات، إن هذا الأثر المباشر لتقلبات أسعار المحروقات على الميزانية يجعل مستوى إيرادات تصدير المحروقات هي التي تحدد قدرات البلد فيما يتعلق بالاستيراد، و سياسة الإنفاق العام.

إن أهم ما يميز الميزانية في الجزائر و السعودية هو تدهور ارتباطها القوي بأسعار البترول في الأسواق العالمية، و يترتب على هذا لارتباط بأسعار النفط عدم استقرار في متغيرات الميزانية خاصة الإيرادات و النفقات. و لأجل حماية و عزل سياسة الإنفاق العام عن تقلبات عائدات البترول قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحسين إدارتها لمواردها المالية و المحافظة على استقرار نفقاتها، و من بينها اعتماد سعر نفطي أكثر تحفظا في إعداد الميزانية، و إنشاء صندوق لضبط الإيرادات.

القواعد المالية هي عبارة عن قيود قانونية تفرضها الدولة على سياستها المالية و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسئولية المالية، و عادة توضع القواعد المالية لتقييد النفقات العامة أو خفض عجز الميزانية أو تقييد قدرة الحكومة على الإقراض، و باختصار

فهي توضع من أجل تجنب دورية سياسة الإنفاق و عزل السياسة المالية عن الضغوط السياسية في البلدان المصدرة للبترول.

أما في الجزائر فتخضع السياسة المالية لقاعدة مالية تنص على ضرورة تحويل مداخيل تصدير البترول و الغاز الطبيعي الفائضة عن العائدات المتوقعة في إعداد الميزانية على أساس سعر نفط مرجعي متحفظ إلى صندوق خيط الإيرادات.

الفرع الثالث: إنشاء صناديق سيادية:

يتم تجنب الأزمات الاقتصادية من خلال إنشاء صناديق سيادية يمكن اللجوء إليها عند الضرورة و هذا استخدام موارد الصندوق في حل تراجع الإيرادات، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط، و في الجزائر ثم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، و جعل النفقات ثابتة، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية لأن عدم استقرار النفقات العامة يرتقي عليه انخفاضا في توعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيض حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي و الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام ضمن مجموع الصناديق السياسية الـ 67، التي أحصاها ذات المعهد عبر العالم يأتي صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في المركز الـ 14 بقيمة تعادل 77.2 مليار دولار حسبما أوضحه نفس المصدر في معطياته المحينة في جوان 2013 و على الصعيد الإفريقي تحتل الجزائر المرتبة الأولى متبوعة بليبيا (المركز 17 عالميا) بـ 65 مليار دولار تم بوتسوانا الـ (38 عالميا) بـ 7ملايير دولار و أنغولا (المركز 45) بـ 5ملايير دولار و نيجيريا (المرتبة 50) بـ 1 مليار دولار في حين أن الصناديق السيادية لبلدان إفريقية أخرى تمتلك قيمة مالية لا تفوق 1 مليار دولار أما على المستوى العربي احتل الصندوق الجزائري لضبط الإيرادات المركز الـ 5 مسبوقا بصندوق السيادة لكل من أبو ظبي (627

مليار دولار) و العربية السعودية (533 مليار دولار) و الكويت (342 مليار دولار) و أخيرا قطر (115 مليار دولار).

و قد بلغت القيمة الإجمالية للصناديق الوطنية السيادية الـ 67 التي تم إحصائها بـ 5402 مليار دولار في جوان 2013 (مقابل 5019 مليار دولار في جوان 1012) من بينها 3150 مليار دولار مصدرها الموارد البترولية و الغازية (58 بالمائة) و 2252 مليار دولار مصدرها الموارد الأخرى (42 بالمائة) في هذا الصدد أشار البنك الأمريكي "جي بي مورغان" ضمن تحليله لهذا التصنيف الخاص بالصناديق السيادية أن إفرقيا تشهد فتح صناديق سيادية وطنية أكثر فأكثر نظرا لتراكم عائدات المواد الأولية و احتياطات الصرف.

و خلال السنتين الماضيتين تم إنشاء 15 صندوق وطني سيادي أو تجري دراسة وضعها بكل من تانزانيا و زيمبابوي و الموزمبيق و أوغندا و سيراليون، و تتمثل البلدان الإفريقية الأولى التي أنشأت هذا النوع من الصناديق في بوتسوانا في سنة 1994 و الغابون في سنة 1998 و الجزائر في سنة 2000 متبوعة بليبيا و موريتانيا في 2006 و نيجيريا و غانا في 2011 و أنغولا في سنة 2012.

و للإشارة فإن صندوق ضبط الإرادات الجزائري الذي أنشئ في سنة 2002 لتغطية جزئية العجز المالي و الديون الخارجية و للتخفيف من تأثير صدمة خارجية محتملة على تسيير السياسة المالية يتم تزويده من خلاف الفرق بين العائدات الجبائية المحسوبة على أساس سعر حقيقي لبرميل البترول و الأسعار التي ترتكز على سعر البترول، و للتذكير فإن أقدم صندوق سيادي لا يزال موجودا إلى غاية اليوم هو صندوق تكساس (الولايات المتحدة) أنشئ في سنة 1854 و المزود حاليا بـ 26 مليار دولار من العائدات البترولية.

خلاصة الفصل:

إن أهمية النفط ماليا واقتصاديا، تجعل الدقة في دراسة متغيراته واجبة من اجل الوضوح التام لتنقية الحوار وفهم مضامين القرارات المرتبطة بمستقبل المورد النفطي في ضوء وقائع الفترة القريبة الماضية. لقد تفاقم سقوط سعر النفط إلى انهيار صاعق، مع توقعات تشاءمت إلى بقائه دون 60 دولا للبرميل حتى عام 2020. اذ يتبين من مجموع الوقائع التي تناولتها الدراسة.

لقد استعرضت الدراسة في جانبها التطبيقي كشف الاقتصاد الريعي في ظل تقلبات أسعار النفط وارتباطه لجميع الدول المصدرة للنفط خاصة منها الجزائر والسعودية، وعلى الرغم من التفاوت النسبي في مدى التأثر من دولة إلى أخرى.

خاتمة

خاتمة:

هدفنا من خلال هذا البحث هو كشف اقتصاديات المواد الواحد (الاقتصاد الريعي)، وتحديا التنمية لكل من الجزائر والسعودية، باعتبار أن التنمية الاقتصادية تسعى كل دولة إلى تحقيقها.

وعموما يمكن تلخيص ما تطرقنا إليه فيما يلي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى ضبط مفاهيم خاصة باقتصاديات المورد الواحد وتحديات التنمية، فعرفنا أن مصطلح الريع هو يعني إيراد دون سعي، فهو الفارق الغير مبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع، والاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعتمد على عوائد مالية لمصادر طبيعية، كذلك الدولة الريعية التي تعتمد في أداء أنشطتها على دخل خارجي يتم الحصول عليه عن طريق بيع المواد الأولية في صيغتها الخام.

وكذلك استنتجنا أن هناك علاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي، والدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي لأن الاقتصاد الريعي يولد دولا ريعية ولكن العكس غير صحيح.

هناك اختلاف بينهما مثل أن الاقتصاد الريعي يساهم بالأغلبية في توليد الدخل والعكس بالنسبة للدولة الريعية، فعوائد الدخل الريعي تعود المساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي، بينما عوائد الدخل الريعي تعود للحوكمة في الدولة الريعية.

كذلك عرفنا أن المحروقات هي مصدر الطاقة التي لا يمكن للعالم الاستغناء عنها، مثل الجزائر والسعودية.

المرض الهولندي هو الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل الناجم عن اكتشاف موارد طبيعية.

التنمية الاقتصادية هي عملية استثمارية ضخمة تقتضي حفز الاستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لها عدة مؤشرات تعتمد عليها.

وفي الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى كشف الاقتصاد الريعي في كل من اقتصاديات الجزائر والسعودية في فترة الدراسة.

اعتماد الجزائر والسعودية بشكل كبير على قطاع المحروقات لأن معظم الصادرات كانت من قطاع المحروقات، وتتأثر بانخفاض وارتفاع أسعار النفط؛

تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر في كل سنوات الدراسة حتى سنة 2015، فنرى أن هناك عجز في الميزان التجاري وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط؛

أما بالنسبة للميزان التجاري للدولة السعودية فنستنتج أن هناك فائض في الميزان حتى نصل إلى سنة 2015 فنسجل عجزا كبيرا لأن أسعار النفط كانت منخفضة جدا مقارنة بالسنوات التي قبلها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: حول أن اقتصاديات الموارد الواحد هي التي تعتمد على مورد واحد في اقتصادها، فقد أثبتنا أن هذه الاقتصاديات موجودة خاصة في الدول العربية النفطية، هي اقتصاديات ريعية تعتمد في تحقيق ميزانها التجاري على النفط.

الفرضية الثانية: ترتبط التنمية الاقتصادية في الدول التي تعتمد على المورد الواحد في اقتصادها على ازدهار هذا المورد، فبالنسبة لهذه الفرضية قهي مقبولة "صحيحة"، لأن كل دولة ريعية تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار النفط مثل الجزائر والسعودية وهذا ما لاحظناه في سنوات الدراسة، فكلما كانت أسعار النفط مرتفعة كانت هناك تحقيق تنمية وازدهار اقتصادي.

الفرضية الثالثة: تعتمد كل من الجزائر والسعودية بشكل كبير على النفط كمورد اقتصادي، وهي فرضية صحيحة لاعتماد الجزائر و السعودية على مصدر واحد في اقتصادها الذي هو النفط.

نتائج الدراسة:

بالإضافة إلى النتائج السابقة الذكر فقد مكننا هذا البحث من الخروج بنتائج أخرى كما يلي:

- أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات الذي يساهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الخام؛
- تعد اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط ومنها الجزائر والسعودية اقتصاديات أحادية الجانب، تعتمد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية الحكومية، وتوفير مستلزمات عملية التنمية، لذا يجب أن تحاول هذه الدول جاهدة بشتى الأساليب التخلص من الاقتصاد الأحادي والانتقال إلى اقتصاد متعدد الجوانب، بحيث تكون قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية عند نضوب النفط أو اكتشاف مصادر بديلة للطاقة؛
- نظرا لتقلب أسعار النفط وعدم القدرة للتنبؤ بها، وأن العوامل الجيوسياسية دور كبير في تحديد الأسعار، لذا يجب اختيار السياسات الأنسب والأصلح على المدى البعيد وليس القصير من أجل تحقيق آثار تقلبات إيرادات النفط على الاقتصاد وتسريع النمو الاقتصادي؛
- يعاني كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي من ظاهرة المرض الهولندي، المتأتية من الصدمات باختلافها، كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، أسعار النفط، أسعار الفائدة، ناهيك عن فشل إدارة التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي وهذه الصدمات كانت بشكل كبير غير متحكم به، أدى إلى تغلغل ظاهرة المرض الهولندي في الاقتصاديين (الجزائر والسعودية)؛
- تعتبر الموارد غير المتجددة عنصرا هاما في تحقيق التنمية، لأن إمداداتها تشكل عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فخدمات الطاقة ترتبط بشكل وثيق بكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛

- للموارد الناضبة علاقة بالتنمية في الدور الحاسم الذي تلعبه هذه الموارد لتحقيق التنمية في الجزائر والسعودية، بات يستدعي دوران متناقضان إما دفع عملية التنمية، حيث أنها تمثل شريان الحياة للكثير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعها بما يحقق التوازن للأجيال القادمة، وإما عرقلتها بناءً على ما تسببه من آثار سلبية على البيئة؛
- من أهم النتائج التي توصلنا إليها أن الجزائر والسعودية دولتان غنيتان بالموارد الطبيعية غير المتجددة على المستوى العالمي، وبإمكانها الحفاظ على الدور الريادي الذي يأتي ضمن هذا القطاه الحيوي وتعزيزه من خلال تنويع الموارد التي تشمل وبشكل متنامي الموارد المتجددة، كون هذه الأخيرة يمكنها أن تخفض من كميات النفط والغاز المستعملة في إنتاج الكهرباء محليا، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الكميات بمجالات تدر ربحا كبيرا، إذا تمكنت الموارد المتجددة من الحلول بشكل جزئي مكان النفط والغاز.

أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إليه من نتائج الدراسة

لقد كانت هذه الدراسة محاولة الإحاطة بكل جوانب الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكننا الحصول عليها إلا أن هذا لم يكن ممكنا نظرا لتوسع الموضوع وثرائه الفكري كونه يدرس جانبين هما اقتصاديات المورد الواحد والذي هو كأهم المواضيع المتناولة و التنمية الاقتصادية التي هي موضوع الساعة. من هذا المنطلق نود اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات سابقة:

- دراسة مقارنة لأداء الاقتصاديات الريعية في ظل تراجع الصناعات النفطية.
- استراتيجيات تنمية الصادرات غير النفطية كمدخل لدراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وضرورة الإصلاح الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أحمد منير تجار، الريعية و التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع (التنمية المستدامة و سوق العمل) الجمعية الاقتصادية العمانية مسقط. 2014.
2. فتحي محمد البهجة. التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبناء السياسي العربي. الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، بنغازي. دار النهضة. ط 1. 2006..
3. عدنان الجنابي. الدولة الريعية و الديكتاتورية. بغداد. معهد الدراسات العراقية، ط 1.2013.
4. عبد الله حسين. مستقبل النفط العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 2006.
5. فتحي محمد البهجة، التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبناء السياسي العربي، الكتاب الأول عن عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، بنغازي، دار النهضة. ط 1. 2006.
6. صالح ياسر، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق. بغداد مؤسسة فريدريش ايبرت. 2013.
7. خالد عبد الله، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية. مجلة الحوار المتمدن، العدد 86، 2012/03/10.
8. أبو الفتوح على فضالة 1993، محاسبة البترول، دار الكتب العلمية، القاهرة.
9. علي بوحامد (2011) مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي، حالة الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
10. عدنان الجنابي، الريعية و الديكتاتورية، بغداد معهد الدراسات العراقية ط 1، 2013.
11. خالد عبد الله "الاقتصاد السياسي للدولة الريعية" الحوار المتمدن. العدد 86. 2012/03/10.
12. نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة و المجتمع في الشرق الأوسط. (ترجمة: أمجد حسين)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة. ط 1، 2010.
13. خلدون حسن النقيب، المجتمع و الدولة في الخليج و الجزيرة العربية من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1989.
14. زياد حافظ 2009، تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية. المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. يومي 10/9 ديسمبر 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت.
15. يطلق عليه أحيانا نموذج القطاع المزهر .Booming sector Model.

16. محمد الخولي "المرض الهولندي آفة تصيب المجتمعات" ص 1. www.arabvol.org
17. مايح شبيب الشمري: تشخيص المرض الهولندي، و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق الغربي للعلوم الاقتصادية و الإدارية. العراق .
18. غازي عناية، "التمويل التضخيمي". دار الجيل بيروت، لبنان، 1991.
19. ميشيل تودارو، ترجمة د. محمود حسن حسيني، و د. محمود حامد محمود. "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، مصر 2006.
20. هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية" دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن 2006.
21. منصوري الزين، "آليات ترقية و تشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية" أطروحة دكتوراه. تخصص نقود و مالية عن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
22. د. سهيلة فريد البناني "التنمية الاقتصادية" دراسات و مفهوم شامل، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2015، عمان الأردن.
23. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية و القضاء نهائيا على البطالة، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006.
24. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1999.

المذكرات والأطروحات

25. بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول المصدرة لمصادر الطاقة، دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك.
26. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي و مقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، كلية الإدارة و الاقتصاد. جامعة الكوفة.
27. جاوي سمية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. تخصص: السياسات العامة و التنمية. جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، كلية العلوم السياسية و الحقوق. 2014-2015.

28. خاير فاتح، أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، سنة 2014.

29. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية تطبيقية، "قسم الاقتصاد. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

ثالثا: المجلات والدوريات

30. جورج قرم. إخراج الدول العربية من الاقتصاد الرعي. مجلة القبس. العدد 6. أفريل 2010.
31. رياض الخوري، إعادة النظر في النظرية الدولة الريعية، نشرة الإصلاح العربي أيلول 2008.
32. حازم بيبلاوي ' الدولة الريعية في الوطن العربي" المستقبل العربي، العدد 103، السنة10، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
33. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية. مقال منشور في مجلة "سينار كابيتال"، العدد مجهول، سنة 2012.
34. محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط و لعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية مقال منشور في مجلة سينار كابيتال، العدد مجهول، سنة 2012.
35. علي خالفي، الأمن الغذائي و أثر المتغيرات العالمية، مجلة الإدارة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، العدد 02، 2000.

المراجع الأجنبية

36. *H.Mahdauy.the patterns problems of economics development in ventier states. Case of iran. In (cook M.A, studies in the economic history of the middle east. London: oxford university press. 1970).p 428.*
37. *hazem beblawi. The rentier state in the arab world. In (hazm beblaiw and giacomo Lucian, the rentier state. London: groom helm, 1987) p51*
38. *Hazm beblawi. OP.CIT.p 51.*

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الصادرات السعودية خلال الفترة الممتدة

من سنة (2000-2016) الوحدة: مليار دولار

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	نسبة صادرات المحروقات لإجمالي الصادرات %	صادرات اخرى
2000	82259466667	75831002320	92.19	7.81
2001	72980546133	65208117970	89.35	10.65
2002	77641200000	69473345760	89.48	10.52
2003	989569066667	88764345280	89.70	10.3
2004	131849333333	118479810933	89.86	10.14
2005	191972800000	174810431680	91.06	8.94
2006	225206261743	205252986953	91.14	8.87
2007	249567932448	224910620722	90.13	9.87
2008	322853648267	294991378422	91.37	8.63
2009	202056547067	177567293562	87.88	12.12
2010	261831173342	2292069606921	87.54	12.46
2011	376224211200	333409895965	88.62	11.39
2012	399419454800	353486217498	88.50	11.5
2013	387745717200	338967305976	87.43	12.57
2014	354973163493	301514205071	84.94	15.06
2015	218010394722	170920149462	78.40	21.6
2016	200860075477	158960663732	79.14	20.86

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء (السعودية)

الملحق رقم(02): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2017). الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	أسعار النفط دولار/برميل
2000	54.79	27.60
2001	54.74	23.12
2002	56.76	24.36
2003	67.86	28.10
2004	85.33	36.05
2005	103.2	50.64
2006	117.03	61.08
2007	134.98	69.08
2008	171.0	94.45
2009	137.21	61.06
2010	161.21	77.45
2011	200.02	107.46
2012	209.6	109.45
2013	207.76	105.87
2014	213.81	96.2
2015	165.87	53
2016	159.05	54
2017	173.9	53.97

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لسنة 2017

وزارة الماليةwww.mf.gov.dz

الملحق رقم(03): تطور الناتج الداخلي الخام في السعودية في الفترة الممتدة بين (2000-2017). الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	أسعار النفط دولار /للبرميل
2000	189.52	27.60
2001	184.14	23.12
2002	189.61	24.36
2003	215.81	28.10
2004	258.74	36.05
2005	328.46	50.64
2006	376.9	61.08
2007	415.97	69.08
2008	519.8	94.45
2009	429.1	61.06
2010	528.21	77.45
2011	671.24	107.46
2012	735.97	109.45
2013	746.65	105.87
2014	756.35	96.2
2015	651.75	53
2016	646.44	45
2017	692	53.97

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2017

الملحق رقم(04): تكوين الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات في الجزائر

السنوات	الزراعة	الهيدروكربونات	الصناعة غير الهدروكربونية	الخدمات	المجموع
2001	17.81	62.42	13.63	6.14	100
2002	17.49	61.91	14.15	6.45	100
2003	17.71	62.24	12.21	7.82	100
2004	16.72	66.81	11.18	5.29	100
2005	12.76	73.55	9.18	4.51	100
2006	12.33	74.67	8.65	4.35	100
2007	12.82	74.01	8.68	4.49	100
2008	11.15	76.60	7.96	4.29	100
2009	11.88	63.00	11.57	6.55	100
2010	16.42	67.62	9.99	5.97	100
2011	15.77	69.88	8.85	5.50	100
2012	17.45	67.96	8.94	5.65	100
2013	20.78	62.92	9.77	6.53	100
2014	22.60	59.44	10.70	7.26	100
2015	29.33	47.48	13.65	9.54	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات من ديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم(05): المساهمة النسبية في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الجارية للسعودية.

السنوات	القطاع النفطي	القطاع الغير النفطي	الناتج الداخلي الخام النسبة%
2000	40.46	58.19	100.00
2001	36.76	62.21	100.00
2002	36.81	62.15	100.00
2003	40.60	58.40	100.00
2004	42.95	56.14	100.00
2005	49.59	49.58	100.00
2006	50.46	48.76	100.00
2007	50.02	49.23	100.00
2008	54.97	44.26	100.00
2009	40.57	58.63	100.00
2010	44.52	54.74	100.00
2011	50.71	48.60	100.00
2012	49.88	49.34	100.00
2013	46.10	53.14	100.00
2014	42.22	56.95	100.00
2015	26.89	72.05	100.00
2016	24.62	74.31	100.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء

الملحق رقم(06): إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (السعودية)

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
2000	4.92	54.17	40.91	100.00
2001	5.17	51.53	43.30	100.00
2002	5.08	51.74	43.18	100.00
2003	4.50	54.62	40.88	100.00
2004	3.90	58.17	38.92	100.00
2005	3.22	62.11	34.67	100.00
2006	2.95	62.88	34.17	100.00
2007	2.77	63.03	34.20	100.00
2008	2.32	66.76	30.92	100.00
2009	2.85	55.02	42.13	100.00
2010	2.64	58.38	38.98	100.00
2011	2.17	63.68	34.15	100.00
2012	2.08	62.69	35.23	100.00
2013	2.16	59.86	37.98	100.00
2014	2.23	57.17	40.60	100.00
2015	2.62	45.27	52.11	100.00
2016	2.68	43.16	54.16	100.00
2017	2.54	45.48	50.90	100.00

المصدر: الهيئة الوطنية للإحصاء (السعودية)

الملحق رقم(07): إحصائيات القيمة المضافة حسب القطاعات (الجزائر)

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	المجموع
2000	8.40	59.36	32.24	100.00
2001	9.75	55.45	34.80	100.00
2002	9.22	55.88	34.90	100.00
2003	9.81	56.58	33.61	100.00
2004	9.44	57.83	32.73	100.00
2005	7.69	62.12	30.19	100.00
2006	7.54	62.28	30.18	100.00
2007	7.57	60.01	32.42	100.00
2008	6.59	60.91	32.50	100.00
2009	9.34	51.03	39.63	100.00
2010	8.47	53.35	38.18	100.00
2011	8.10	52.5	39.40	100.00
2012	8.77	51.72	39.51	100.00
2013	9.85	48.97	41.18	100.00
2014	10.29	46.84	42.87	100.00
2015	11.58	41.07	47.35	100.00
2016	12.21	39.72	48.07	100.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء (الجزائر)

الملخص:

إن للموارد الناضبة دور مهم في تحقيق التنمية من خلال دفع عملية الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما جعل ضرورة البحث عن مصادر ومواد بديلة لتحقيق التنمية المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول النفطية وخير مثال: الدولة الجزائرية والدولة السعودية التي تمثل الموارد الناضبة حوالي 98% من مداخيلها الناجمة عن تصدير المحروقات، وهكذا لن تحقق التنمية المستدامة فتحقيق هذه التنمية يتطلب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد، والتنويع في الموارد مثل: الاهتمام بالموارد المتجددة والنهوض بالقطاع الصناعي والزراعي هذا ما قد يمكنها في المستقبل من اقتحام مجال التنمية المستدامة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الا ان كل من الاقتصاد الجزائري والسعودي يعاني من ظاهرة المرض الهولندي المتأنية من الصدمات باختلاف كصدمات عرض وطلب النقود، أسعار الصرف، ناهيك عن فشل الإدارة في التحول نحو اقتصاد السوق، كما أن ظاهرة المرض الهولندي وهذه الصدمات كانت وبشكل كبير غير متحكم فيه، أدى إلى تغلغل هذه الظاهرة في الاقتصاديين.

الكلمات المفتاحية: الريع، ريع المحروقات، المرض الهولندي، التنمية الاقتصادية

Résumé:

Les ressources qui jouent un rôle important dans la réalisation du développement en poussant le processus de production et en assurant la stabilité et la croissance dans le domaine économique et social, ce qui a rendu nécessaire la recherche de sources et de matériaux alternatifs pour réaliser le développement durable et le meilleur exemple: l'état algérien et saoudien, Environ 98% de leurs revenus provenant de l'exportation d'hydrocarbures. Par conséquent, le développement durable n'entraînera pas un tel développement nécessitant l'exploitation rationnelle de ces ressources et la diversification de celles-ci telles que: l'intérêt pour les ressources renouvelables et le développement du secteur industriel et agricole, Dans le futur de percer dans le développement durable.

Les économies algérienne et saoudienne souffrent du phénomène de la maladie hollandaise, qui est plus sensible aux chocs tels que les chocs d'offre et de demande de monnaie, les taux de change, sans parler de l'incapacité de l'administration de passer à une économie de marché, phénomène largement incontrôlé. Économistes.

Mots-clés: rente, revenu de carburant, maladie de Hollande, développement économique